

الغباء المؤسسي والكعب العالي

رولا سرحان

«الغباء المؤسسي»، هو مصطلح استخدمه المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي، عنواناً لخطابه الذي حاز على جائزة المساهمة في مواجهة الغباء، والمقدمة من قبل مجلة «الفلسفة الآن». وخلصت المقالة هي أن الغباء المؤسسي هو أخطر بكثير من الغباء الفردي الميؤوس علاجه، لأن الغباء المؤسسي هو أقدر بكثير على مقاومة التغيير.

والغباء المؤسسي هو أن تكون هناك أنظمة وقواعد وقوانين، ومؤسسات، لكن دون أن يكون هناك أي نوع من النتائج الحقيقية، وهو أن تكون هناك محاولات تطويرية بلا منهجية واضحة، وبلا معايير، وبلا تقييم. ويعد الغباء المؤسسي خطيراً لأنه يتيح للأشخاص -الذين يفترض فيهم أنهم ليسوا أغبياء- تحديد مسارات الانتخاب الجماعي للقواعد الجماهيرية، بالتالي فهو الأخطر لأنه يطال المنظومة المجتمعية بأكملها.

إلا أن «الغباء المؤسسي» يصل إلى درجة يتم فيها رفضه بالكامل. والسبب أن المتغابي عليهم، ينتقلون من خانة السلمية والتعايش الكامل مع فرضية «أن ما كائن هو أفضل مما سيكون»، إلى مرحلة وخانة الأعداء للمؤسسة التي تستغيبهم.

وفي حال وقوع هذا الأمر، فهذا يعني، أن الغباء المؤسسي قد وصل إلى درجة من سوء التقدير حتى «على نفسها جنت براقش». و«براقش» هي كلبة لبدو من العرب تحرس ديارهم وتحمي حماهم، لكن سوء تقديرها كان سبباً في هلاكها وهلاك قومها حين دلت الأعداء عليهم ففتكوا بهم وبها.

ولا تنفصم عروة الغباء المؤسسي، عن الغباء السياسي، ومن أجمل ما كتب في الموضوع كتاب يحمل نفس العنوان، صدر عام 2012 للكاتب والصحفي المصري محمد توفيق، الذي حاول فيه الكاتب التوثيق لصفة الغباء، وتحديدًا للطبقة الحاكمة في مصر، سارداً أهم المواقف والقرارات التي اتخذوها، والتي كان من بينها القرارات التي اتخذها الحاكم بأمر الله الذي قيل إنه أصيب بالجنون، وحرّم أكل الملوخية، ومنع ارتداء الكعب العالي، وأمر الناس بالعمل ليلاً والنوم نهاراً. فلا تحرموا رجالنا الملوخية، ونساءنا الكعب العالي.

ما يزيد على 120 قرار بقانون نشاط تشريعي يفوق عدد القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي

محافظ سلطة النقد عزام الشوا لـ «الحدث»:

هناك ترتيبات ومقومات لا بد من استكمالها من أجل التحول إلى بنك مركزي

يرى محافظ سلطة النقد عزام الشوا أنه ما زال هناك جملة من الترتيبات والمقومات المفترض توافرها من أجل تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي



06

إسأل الحدث عن الموازنة العامة الفلسطينية 2016

هل الصرف من الموازنة العامة قانوني؟

الجواب: يجب عرض مشروع الموازنة العامة الفلسطينية للسنة المالية 2016 كاملاً في موعد زمني لا يتجاوز 1/11/2015 وفقاً للأصول الدستورية والقانونية الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل وقانون تنظيم



08

ضبط المتلاعبين بمضخات التعبئة في محطات الوقود وإغلاق واحدة
وتحويل أصحاب بعضها للنيابة

11

الأسواق الفلسطينية.. وداعاً للسلع المهربة عبر الأنفاق

12

المنهاج الفلسطيني يروج لصورة نمطية عن المرأة

14

اشحن رصيدك

بتربح حتى 5 أضعاف عاكيد

5 جوائز أسبوعياً و 5 سيارات

كمان بيوصلك كود للسحب على

للإشتراك بالحملة، اتصل مجاناً
*555#

لمشركي الفاتورة ومكس، ستحصل على كود لدخول السحوبات بناءً على قيمة الإشتراك الشهري لبرنامجك

كل يوم جديد

www.jawad.ps | 111 | 111

ما يزيد على 120 قرار بقانون نشاط تشريعي يفوق عدد القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي

مراقبة خارطة المصالح التي تقف خلفها تظهر منحها وزراء
صلاحيات بإعفاءات للشركات دون الرجوع والمصادقة من جهة
تنفيذية أو تشريعية

القوانين الصادرة عن نواب (حماس) في غزة جزء منها يتصادم
مع القانون الأساسي وأخرى تخدم مصالح محدودة هناك
التشريعات الصادرة في الشأن الاقتصادي تظهر الصراع بين
مؤسسات السلطة

سنبقى ندور في حلقة مفرغة ما لم يُدعى «التشريعي»
لانعقاد بالهيئة العامة في الضفة وغزة

للتشريعات التي صدرت في الشأن الاقتصادي من خلال قرارات بقانون من قبل رئيس السلطة التنفيذية سندا لأحكام المادة 43 من القانون الأساسي، تبين أن التشريعات التي صدرت غطت قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، وتجاهلت قطاعات أخرى مهمة وربما أكثر أهمية». وقال د. القيسي: «بالنظر إلى التشريعات الصادرة، يتبين بوضوح أن القطاعات المنظمة كانت تتمحور حول قطاعات خدمية كالكهرباء، التأمين، الاتصالات، والقطاع المصرفي سيما المصارف، والتأجير التمويلي، والبورصات الأجنبية، وكذلك في مجال الشركات، ومكافحة منتجات المستوطنات، إلى جانب كل من تشجيع الاستثمار وإيرادات الدولة سيما ضريبة الدخل. وقد تبين من خلال مراجعة تلك التشريعات ضرورة الوقوف عليها من قبل المجلس التشريعي حال انعقاده مستقبلا».

كشف أكاديمي اقتصادي، أن التشريعات الصادرة في الشأن الاقتصادي، قد غطت قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، وأظهرت نوعاً من الصراع بين مؤسسات السلطة فيما بينها، وعكست تنازلاً واضحاً على الصلاحيات، وهو ما ظهر مثلاً في تعديل ومحاولات تعديل قانون التأمين، وقال: «فالتعديل الصادر بقرار بقانون كان هدفه فقط استبعاد وكيل وزارة المالية من رئاسة مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي الطرق، ووزارة المالية بالمقابل، لم ترض بتلك التعديلات، ولم تنجح محاولاتها في تعديل القرار بقانون».

الخاصة بالشركات الكبرى صدرت بما يقدم منفعة لها. وأكد الباحث القيسي خلال مناقشته دراسة له بعنوان: «مراجعة القرارات بقانون الصادرة في الشأن الاقتصادي بين عامي 2007 - 2014» التي أعدها لصالح المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، أنه ومن خلال استعراضه

على مراكز الشركات الكبرى كقانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وانتقد القيسي، منح بعض القرارات بقوانين الصادرة في الشأن الاقتصادي، صلاحيات وصفها بالملقة للوزراء دون مراجعة من أي جهة أخرى؛ في منح إعفاءات للشركات دون الرجوع والمصادقة من جهة تنفيذية أو تشريعية، مؤكداً أن معظم التشريعات

خاص بـ "الحدث"

وأكد الباحث د. محمد القيسي، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت، إخفاق المشرع الفلسطيني وأصحاب صنع القرار في إصدار تشريعات اقتصادية هامة كقانون المنافسة، إلى جانب فشلهم في تفعيل بعض القرارات بقوانين التي تؤثر

الفائزات لعام 2015

حَيَاتِي
حساب التوفير الأول
للمرأة الفلسطينية

بيت مع راتب طول العمر

150 ليرة ذهبية

تمويل 12 مشروع
بأكثر من \$280,000

7 منح دراسية



خاضع لشروط وأحكام البنك

• سارعي لفتح حساب حياتي في البنك الوطني. الحملة مستمرة لغاية 2016/4/30

TNBPalestine | www.tnb.ps | 1800 111 000

البنك الوطني
THE NATIONAL BANK | **TNB الوطني**

الوزير لا يمنح إعفاءات وإنما القانون

ولكن د. تيسير عمرو، وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، نفى صحة ودقة النتائج التي توصل لها الباحث، وقال: «ليس صحيحاً ما يقوله الباحث، فالوزير لا يمنح إعفاءات وإنما قانون تشجيع الاستثمار هو الذي يمنح الإعفاءات، ووزير الاقتصاد الوطني لا يعطي إعفاءات من أي نوع كان، وإنما الذي يحكم هذا الموضوع ويضبطه هو قانون تشجيع الاستثمار والأنظمة المتصلة به».

وأشار عمرو، إلى الموروث في القوانين الفلسطينية التي كانت في معظمها أردنية وبريطانية... الخ، ما يجعل الصلاحية معطاة لأكثر من جهة، فمثلاً قانون الصحة يعطي بعض الصلاحيات لوزارة الصحة، ونفس الصلاحية قد تجدها معطاة قانوناً لسلطة جودة البيئة، ونفسها قد تجدها معطاة لوزارة الحكم المحلي، وهذا الهدف الذي كان وراء عمل الخطة التشريعية الفلسطينية بحيث تعالج حالة الإزدواجية الموجودة في عدد من القوانين.

ولا يرى عمرو، أن المسألة تتعلق بتنازع صلاحيات بقدر ما تتمثل في أن كل وزير يجد في القانون أن هذه الصلاحية معطاه له بحكم القانون ويريد تطبيقها، وبموجب نفس القانون يرى وزير آخر أن هذه من صلاحياته أيضاً، هذا ما واجهناه حينما كنا نعد الاستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة.

وقال عمرو «حتى نعالج الموضوع على الأقل بشكل مؤقت، سمحنا لبعض التدخلات بحيث تكون فيها القيادة للوزارة ذات الصلة المباشرة، وتكون الوزارات ذات العلاقة أعضاء، فإذا كان الموضوع يختص بمهام وصلاحيات وزارة ما أكثر من غيرها، تكون القيادة لها، وباقى الوزارات ذات العلاقة أعضاء، وهكذا».

منح الوزراء صلاحيات لا يشكل خطراً أو حالة مرضية مزمنة

ومع أن الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم يتفق مع الباحث حول أن القوانين التي تم تعديلها هي قوانين الى حد كبير قطاعية، وتتناول قطاعات محددة وليست عامة، مثل قطاع التأمين وقانون المصارف وسلطة النقد، لكنه يختلف معه في أن القوانين لم تعط الوزير صلاحيات فيها تجاوز لصلاحيات الآخرين، بالرغم من إقراره بوجود تضارب في بعض القوانين التي عكست ازدواجية في الصلاحيات مثل قانون الأوراق المالية وقانون هيئة سوق رأس المال وقانون المصارف، وبعض التضارب مع قانون الشركات القديم.

ولا يرى عبد الكريم في منح هذه القوانين صلاحيات للوزير بأن هذا يشكل خطراً أو حالة مرضية مزمنة، لذلك فإنه يظن أن وجود صلاحيات استثنائية للوزير بدون مرجعية

تنفيذية، أمر مبالغ فيه ولا يشكل قيمة مادية، والمثال الذي يدل فيه الباحث ليس هو الحكم بدليل أن وزارة المالية بصفتها الوظيفية ممثلة في كل مجالس الإدارة للهيئات غير الحكومية والتي هي أهم كثيراً من الصندوق المذكور، فهي ممثلة في هيئة سوق المال وفي مجلس إدارة سلطة النقد وفي صندوق ضمان الودائع وفي صناديق هيئة تشجيع الاستثمار ولا يكاد يكون هناك مجلس واحد أو هيئة تعنى بالشأن الاقتصادي دون تمثيل وزارة المالية فيها.

محابة التشريعات الاقتصادية للفكر الرأسمالي ومصالح الأغنياء

ويؤكد عبد الكريم أن المشكلة ليست في الاقتصاد، ولا في تنظيمه ولا في أطره، وإنما في عدم تناسق الأطر الاقتصادية، وفي محابة التشريعات الاقتصادية للفكر الرأسمالي ومصالح القطاع الخاص، ومغالاتها في الدفاع عن مصالح الأغنياء والأثرياء والقطاع الخاص، وليس لأنها أعطت صلاحيات للوزراء.

وقال «إن تفسير الباحث بأن هناك سياسة مدروسة ومتعمدة تدل على ظاهرة، أظن أن أمثلته التي ساقها في هذا المجال غير صحيحة، فهي انتقائية وارتجالية في كثير من الحالات، وفيها نوع من الفقر في المعلومات، ومبالغة في تشخيص المسألة وكأنها مشكلة إدارة الاقتصاد الفلسطيني».

ويؤكد عبد الكريم، أنه ليس بالضرورة أن ما جاء من أمثلة يدل على وجود تعمد القصد منه إعطاء صلاحيات للوزراء، لأنه الوزراء أصلاً يعطون صلاحيات ومعظمهم لا يمارسون الصلاحيات المخولة لهم. ولكنه أضاف «هذا لا ينفي وجود صراع بين الوزارات في إدارة الاقتصاد وهذا كان يتضح دائماً بين وزارتي الاقتصاد والمالية».

انتهاك السرية المصرفية والشخصية

لكن القيسي قال «بينت بعض التشريعات تعدي السلطات الحكومية على بعض الحقوق الأساسية للأفراد، وقد ظهر ذلك جلياً في القرار بقانون الصادر بشأن تعديل قانون المصارف، إذ أن هذا القرار قد منح السلطة العامة وتحديد سلطة النقد الحق في انتهاك السرية المصرفية، بل والسرية الشخصية، زد على ذلك، تبادل المعلومات الخاصة بعملاء البنك مع جهات لم تحدها التشريعات المذكورة، وكل ذلك في سبيل تفادي مجرد شبهات لها علاقة باحتمالية وجود جرائم لها علاقة بغسل الأموال».

واستطرد قائلاً «تركزت التشريعات الصادرة في تنظيم قطاعي محدد، وتجاهل قطاعات مهمة وربما أكثر أهمية، ومن ذلك استحداث مراكز لكبرى الشركات مثلاً، في

حين تم تجاهل القطاع الزراعي ولم يحظ بأي اهتمام تشريعي خلال سبع سنوات (2007-2014)، فيما صدرت مجموعة من التشريعات التي جاءت بأحكام منحت إعفاءات ووهبت امتيازات للشركات الكبرى كما هو الحال في قوانين تشجيع الاستثمار».

مخالفات لمبدأ دستورية القوانين

وأكد القيسي، ما أظهرته التشريعات من وجود مخالفات لمبدأ دستورية القوانين «حيث ظهرت إشكالية تتصل بنشر القواعد القانونية، وتضمنت بعض التشريعات الصادرة ما يفيد بسريان القرارات بقانون قبل نشرها، وفي ذلك مخالفة دستورية لأحكام القانون الأساسي في المادة 116 منه، كما ظهرت إشكالية منح صلاحيات لجهات رسمية خلافاً للقانون الأساسي، ومن ذلك، ما نصت عليه بعض القرارات بقانون التي منحت الرئيس صلاحية إصدار تشريعات ثانوية خلافاً لما نص عليه القانون الأساسي في المادتين 69 و70 منه».

تخبط تشريعي ..

وقال القيسي «ظهر تخبط تشريعي في أكثر من قرار بقانون، فمثلاً، صدرت مجموعة من التشريعات المعدلة لقانون ضريبة الدخل، وكانت التعديلات غير مفهومة المقصد، كما كانت تلك التشريعات متعارضة بشكل كبير، والتعديل في كل المرات كان يستهدف ذات النصوص، وظهر أن المشرع متخبطاً في تلك التشريعات، كما ظهر ذلك جلياً في جانب قوانين تشجيع الاستثمار، إذ أن تغيير الحكومة قلب قواعد القانون رأساً على عقب».

وأوضح القيسي «أن بعض التشريعات أظهرت أن حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة 43 من القانون الأساسي كشرط لصدور قرار بقانون، كان في غير محله، ولعل من الأمثلة الجلية على ذلك القرار بقانون الصادر بشأن إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، إذ صدر قرار بقانون بشأن إنشائها عام 2009، إلا أنها لم تتشكل حتى تاريخه».

وقال القيسي: «تجاهلت بعض القرارات بقانون صلاحية المجلس التشريعي بخصوص مراجعة كل القرارات بقانون الصادرة وظهر ذلك جلياً في جانبين، الأول: معظم القرارات بقانون الصادرة تضمنت نصاً خاصاً بأن دور المجلس التشريعي محصور في إقرار القرار القانون، وكان دور المجلس أصبح المصادقة على ما قامت به السلطة التنفيذية، والثاني: بعض التشريعات لم تنص على ضرورة عرض القرار بقانون على المجلس مستقبلاً».

تشريع بدون مشرعين

ويتفق د. عمار الدويك، مدير عام الهيئة

المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) مع النتائج التي توصل لها الباحث القيسي، مؤكداً أنه سبق وأعد دراسة بعنوان «تشريع بدون مشرعين» وقد رصد فيها كافة التشريعات التي أصدرتها السلطة الوطنية منذ نشوئها، وخلص باستنتاجات مفادها أن التشريعات التي صدرت منذ نشوء السلطة الوطنية تركز على قضايا الحكم والحوكمة وبناء مؤسسات السلطة، وقضايا اقتصادية بالذات، بما يخدم المصالح الاقتصادية الكبرى حسب مصالح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وقال الدويك «بناء على النتائج التي توصلنا لها من خلال ما نقوم به من رصد لكافة القوانين التي صدرت بعد الانقسام فقد صدر عن رئيس السلطة الوطنية أكثر من 120 قراراً بقانون وهو نشاط تشريعي يفوق عدد القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي خلال عشر سنوات من عمله».

خارطة مصالح تقف خلفها

وتابع الدويك قائلاً «نسعى إلى مراقبة هذه التشريعات لتتأكد من مدى انسجامها مع القانون الأساسي ومع التزامات السلطة بحقوق الانسان، وأيضاً قمنا بمراقبة خارطة المصالح التي تقف خلف هذه التشريعات لنرى من هي الجهة المستفيدة أو المتضررة من هذه التشريعات، وهل تم التشاور مع كافة الاطراف التي تتأثر بالتشريع قبل صدوره؟».

وأكد الدويك، أن كثيراً من النتائج التي ظهرت تخدم مصالح ضيقة، وجزء منها يخدم مصالح عامة، وعملية إصدار التشريعات لا تتم بشكل تشاوري، وجزء كبير منها يصدر بشكل منفرد؛ حتى بعض الوزارات المعنية لا تعلم به، ما يتطلب أن يكون هناك رقابة أهلية فاعلة على كافة القرارات بقوانين التي تصدر عن الرئيس.

تعمق الانقسام وتخلق مراكز قانونية

وقال الدويك: «رصدنا القوانين التي صدرت في غزة بعد الانقسام التي أصدرها نواب حركة (حماس) في التشريعي بغزة، ولدينا العديد من الملاحظات على هذه القوانين، وجزء منها يتصادم مع القانون الأساسي ومع التزامات السلطة بحقوق الانسان، وأيضاً جزء منها يخدم مصالح محدودة معينة في غزة، هذا بالإضافة الى أن النشاط التشريعي الملحوظ الذي حدث بعد الانقسام قد عمق أيضاً من حالة الانقسام وخلق مراكز قانونية سيكون لها تبعات مستقبلية وقد تكون إحدى عقبات إعادة توحيد شطري الوطن».

ويرى د. عبد الكريم، أن الأجدى بدلاً من أي تنازع للصلاحيات بين الوزارات، أن يكون هناك جهد جماعي من الحكومة (مجلس الوزراء) الذي عليه أن ينسق هذه الجهود

إصلاح ما يمكن إصلاحه

وأضاف عابدين «علينا أن ندرك جيداً أن التعامل مع التركة التشريعية التي صدرت في مرحلة الانقسام وحدها تحتاج إلى بضع سنوات، فكيف بالعقبة الكأداء التي تتمثل في التعامل مع التشريعات الموروثة قبل قدوم السلطة الفلسطينية والتي بلغت (12500) تشريع ارتبطت بأنظمة متعددة أغلبها كولونيالي، وعكست مصالح واضعها وحالة عميقة من الازدواجية والتضارب، العملية ستكون صعبة ومعقدة وقاسية، وتحتاج إلى سنوات وجهود مضنية من الجميع، من أجل دعم وإسناد البرلمان، الذي عليه أن يستعيد وعيه فوراً لإصلاح ما يمكن إصلاحه».

وختم عابدين قائلاً «يا سادة: السلطة التنفيذية هي من ينفرد بالتشريع والتنفيذ في أن معاطلة مرحلة الانقسام، هي الخصم والحكم، في ظل استمرار غياب البرلمان، هنالك انتكاسة حقيقية في منظومة الشفافية وغياب في الرؤية والأولويات على مستوى التشريعات والسياسات وفي صنع القرار، وهنالك نزيف مستمر في القضاء!».

الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وتجديد الشرعيات المتآكلة».

اليوم قبل غداً ..

وتابع عابدين «كيف يمكن الحديث عن نظام سياسي، وعن سيادة قانون وفصل بين السلطات، في ظل استمرار غياب أو تغييب المجلس التشريعي الذي يشكل حجر الزاوية في النظام السياسي كل تلك السنوات الطوال؟ وكيف نرضى باستمرار تلك الكارثة ونتعامل معها كما لو أنها قدر محتوم أو مجرد مسألة ثانوية أو على استحياء؟».

وقال «من يريد الحديث عن التشريع والإصلاح فلينظر إلى جوهر المشكلة وليبحث أولاً عن المشرع الأصيل؟ وعلى الجميع أن يتحرك دون تردد على هذا الأساس وأن يتحمل مسؤولياته في الضغط والمثابرة إلى أن يلتئم المجلس التشريعي الفلسطيني (السلطة التشريعية) بالهيئة العامة في الضفة والقطاع ويستعيد مهامه الدستورية الأصيلة في التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية والمحاسبية بأدوات الرقابة البرلمانية، اليوم قبل غداً».

الإنسان، وتضارب المصالح، وصراع النفوذ، وتزواج السلطة مع المال على حساب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والمساس بسيادة القانون «بالمفهوم الجوهري» الذي يطال مضمون التشريعات ومدى تماشيها مع حقوق الإنسان والكرامة والمساواة وعدم التمييز باعتبارها المقياس الحقيقي في فحص التشريع ومدى عدالته».

ولكنه أضاف «علينا أن ننظر أولاً إلى الصورة الكاملة، إلى جوهر المشكلة التي تطال النظام السياسي برمته، قبل أن نغرق في التفاصيل وننظر في حلقة مفرغة، وسؤالي ببساطة لمن يعينهم الأمر: ما الذي يمنع من توجيه الدعوة للمجلس التشريعي للانعقاد بالهيئة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للأصول المبينة في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي (المادة 16) وأن يعقد المجلس اليوم قبل غداً؟ ألا تساهم تلك الدعوة بالدفع قدماً بملف المصالحة، واستعادة وحدة المؤسسات، في الضفة والقطاع، والبدء بترميم تدريجي لنظامنا السياسي المترنح، لحين إجراء

جميعها، وقال «إن غياب هذا الجهد سمح بظهور وبروز بعض الخلافات والتناقضات التي كثيراً ما كانت تظهر، ولكن ليس هذا ما يؤرقني، وليس هذا هو الموضوع الذي يستحق البحث، وإنما كان على الباحث أن يبحث في جوهر القوانين والتشريعات الاقتصادية وإلى أي مدى تنسجم مع العدالة ومع تكافؤ الفرص».

نور في حلقة مفرغة ..

ومن جانبه، شدد د. عصام عابدين، رئيس وحدة المناصرة في مؤسسة الحق والمحاضر بجامعة بيرزيت، على أن «أي نقاش في التشريعات الاستثنائية التي تصدر في زمن الانقسام، يتجاهل، أو يقلل من شأن، أو يتماشى، مع كارثة استمرار غياب أو تغييب المجلس التشريعي منذ ما يزيد على ثماني سنوات هو مجرد نقاش في تفاصيل وجزئيات هنا وهناك، سواء تعلق هذا النقاش بالشأن الاقتصادي والمالي أم بقطاع الحكم أم بغيره».

وتابع عابدين «لا أقل إطلاقاً من الخلل المتمثل بغياب الأولويات التشريعية وبخاصة بعد الانضمام لاتفاقيات حقوق



محافظ سلطة النقد عزام الشوا لـ "الحدث": هناك ترتيبات ومقومات لا بد من استكمالها من أجل التحول إلى بنك مركزي

بد من استكمالها من أجل التحول إلى بنك مركزي، وذلك بالرغم من أن السعودية بقوتها الاقتصادية على سبيل المثال ليس لديها بنكاً مركزياً بل سلطة نقد. وأضاف: نحن في فلسطين مارزال ينقصنا الكثير، ونتهيأ في 2016 لأن تتطور الأمور الكفيلة بتعزيز وترسيخ السيادة الفلسطينية على مقدراتنا بما يسهم بالتحول إلى بنك مركزي، فهذا الأمر مرتبط إلى حد كبير بمقومات السيادة، وكذلك إصدار العملة مرتبط بالمقومات ذاتها وفي مقدمتها السيادة الكاملة على معابرها وعلى الأرض كي يكون لدينا القدرة على حماية عملتنا.

س: لم تشكّ البنوك في الآونة الأخيرة من أزمة السيولة النقدية سواء في عملة الشيكل أو العملات الأجنبية، هل هذا يعني أنكم تغلبتم على هذه الأزمة؟

استطعنا كمرحلة أولى أن نزود غزة بمبلغين من عمليتي الشيكل والدولار كبادرة لفكفكة أزمة نقص السيولة النقدية، ومؤخراً استطعنا زيادة قيمة المبلغ الذي يتم نقله كاش إلى غزة من عملة الشيكل إلى 300 مليون شيكل بدلاً من 500 مليون من المفترض نقلها شهرياً كما تمكنا من معالجة أزمة السيولة في العملات الأجنبية وفق الطريقة ذاتها، وذلك مع مراعاة الحفاظ على رصيد معين لنصل في النهاية لحل المشكلة جذرياً وفق ما كان عليه الأمر في السابق بحيث نقوم بترحيل فائض السيولة أولاً بأول.

س: البنك الوطني يسعى لافتتاح فرع له في قطاع غزة، إلى أين وصلت ترتيبات إنجاز هذا الأمر؟

بالنسبة لنا لا نستطيع التحدث بشكل خاص عن البنك الوطني حيث لا زال هناك بعض الإجراءات المفترض اتخاذها، ولكن المبدأ الأساسي لدينا هو التوسع وزيادة عدد فروع البنوك العاملة في غزة كخطوة على طريق الجهود المبذولة لدعم الاقتصاد المحلي وزيادة الاستقرار المالي في غزة، لذا فإن سلطة النقد ترحب بزيادة عدد فروع البنوك، وعلى سبيل المثال سيتم قريباً وتحديدًا خلال الشهر الحالي افتتاح فرعين لبنك القدس في رفح وجباليا وبعد ذلك بشهرين سيفتتح البنك ذاته فرعاً له في وسط القطاع.

س: بشكل عام كيف تنظر إلى مشكلة فتح الحسابات في الضفة وغزة؟ وبماذا تفسر التباين في التسهيلات المتعلقة بفتح الحسابات؟

أهم ما يميز القطاع المصرفي أنه يعمل وفق قانون واحد

يرى محافظ سلطة النقد عزام الشوا أنه ما زال هناك جملة من الترتيبات والمقومات المفترض توافرها من أجل تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي وإصدار العملة الفلسطينية كمعلم من معالم السيادة الفلسطينية، مؤكداً في ذات الوقت أهمية ما يتميز به القطاع المصرفي الفلسطيني من قوة وصلابة رغم المشاكل الصعبة التي يعانها على صعيد طبيعة العلاقة مع البنوك المراسلة والقيود التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على أشكال مختلفة من المعاملات المصرفية المتبادلة.

وأضاف: وتعمل سلطة النقد على بلورة آلية واضحة لتسهيل المعاملات المصرفية بين البنوك من الجهتين مثل الحوالات المالية المتعلقة بالنشاط التجاري المتبادل بين الجانبين حيث أن سلطة النقد تحرص على تسهيل المعاملات المالية المرتبطة بأي تجارة تدخل عبر المعابر الرسمية.

س: كيف تقيم الأداء المصرفي الفلسطيني في ضوء الدور الذي تضطلع به سلطة النقد؟

راعت سلطة النقد على مدار سنوات عملها أن يكون هناك تطوراً نوعياً للقطاع المصرفي من خلال تطوير الأنظمة وتطبيق المعايير الدولية مثل بازل 1 وبازل 2، واتبعنا كل النظم العالمية للرقابة المحلية بما يتناسب مع المعايير الدولية مع مراعاة تطبيقها بما يتلاءم وخصوصية الوضع الفلسطيني فنحن نراعي نقل ثقافة المعاملات المصرفية الأكثر تطوراً في العالم بما ينسجم مع متطلبات تطور النشاط المصرفي الفلسطيني.

س: هل ما زالت قضية التحول من سلطة النقد إلى البنك المركزي وإصدار العملة الفلسطينية غير ناضجة بعد؟

سبق وأن أكدت أن هذا الأمر يتطلب توفر جملة من العوامل والظروف وبتقديري أنه خلال سنة 2016 سيضاف المزيد من النضوج المصرفي على الصعيد الفلسطيني وعلى صعيد العلاقة مع المحيط العربي والدولي تمهيداً للتحول لبنك مركزي، حيث أن هذا الأمر يحتاج لاعترافات خارجية لما يشكله البنك المركزي من سيادة، حيث أن البنوك المركزية في كل العالم تمثل العنوان الرسمي للدولة إلى جانب وجود حكومة قوية، وهي بالنسبة للوضع الفلسطيني موجودة منذ سنين ولكن ما زال هناك ترتيبات ومقومات لا

الحدث - حامد جاد

في حوار أجرته «الحدث»، أجاب محافظ سلطة النقد عزام الشوا عن جملة من الأسئلة المتعلقة بواقع القطاع المصرفي وقدرته على مواصلة عمله وفق قانون واحد وتعليمات موحدة من جنين إلى رفح، والتواصل مع العالم الخارجي، وذلك بالرغم من التحديات التي تواجهه في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة.

س: كيف تصف العلاقة بين البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام والبنوك الإسرائيلية في ظل القيود المشددة التي يواصل الجانب الإسرائيلي فرضها على مختلف أشكال المعاملات المصرفية بما في ذلك التحويلات بين البنوك في الضفة وفروعها في قطاع غزة؟

شهدت العلاقة بين البنوك العاملة في فلسطين والبنوك الإسرائيلية أو البنوك المراسلة، بمعنى أكثر دقة كبنكي هبوعليم وديسكونت على مدار السنوات الأخيرة صعوبات، وما زالت تعترى هذه العلاقة العديد من القيود إضافة إلى التخوف الدائم بقطع العلاقة بين البنوك العاملة بفلسطين والإسرائيلية، وبالذات ما يختص بالعلاقة بين البنوك ذات الفروع في غزة والبنوك المراسلة، وبالتالي تولي سلطة النقد جل اهتمامها لمعالجة نقاط الخلل التي لها علاقة بالموضوع المصرفي حيث يعمل فريق متخصص في سلطة النقد على تذليل هذه العراقيل والمشاكل بشكل تفصيلي، وعملياً هناك لجنة متخصصة لمتابعة كل مشكلة في هذا الشأن على حدة.



وإجراءات تراخيص وتعليمات موحدة من جنين إلى رفح، وبالمقابل لا يوجد تعقيدات تتعلق بفتح الحسابات، ولكن هناك مشاكل صعبة ومعقدة في طبيعة العلاقة مع البنوك المراسلة، فنحن نسعى لفتح آفاق جديدة حتى نتواصل مع العالم الخارجي وذلك انطلاقاً من أهمية هذا التواصل الذي يؤثر في مختلف المعاملات التي تتم عبر القطاع المصرفي الدولي ومنها دخول وخروج ما يلزم من أموال، فالقطاع المصرفي هو الذي يوفر الدعم المطلوب في عز الأزمات بما في ذلك الدعم بالمواد التموينية الاستراتيجية والمساعدات الإنسانية والمساعدات الطبية كلها تأتي من خلال المعاملات المالية التي تتم بين البنوك، لذا من المهم جداً مواصلة تطوير القطاع المصرفي الداخلي عبر تقوية بنيته.

س: لكن هناك تباين وفجوة في مستوى التسهيلات التي تمنحها البنوك في الضفة مقارنة مع التي تمنحها فروعها في غزة.

هذه الفجوة نحن نحاول أن نغلقها من خلال طمأننة الجميع أن النظام المصرفي في فلسطين هو نظام واحد وموحد ونحن على مستوى سلطة النقد نعمل على تنمية وتطوير التسهيلات المصرفية بما يكفل النهوض بالنشاط الاستثماري في قطاع غزة وذلك من خلال ممارسات عملية تعزز علاقة رجال الأعمال والمستثمرين من الضفة مع نظرائهم من قطاع غزة حيث أنه رافقني في زيارتي السابقة لقطاع غزة عدد كبير من رجال الأعمال، وزيارتي المقبلة إلى غزة في الرابع والعشرين من الشهر الحالي سيرافقني فيها أعضاء مجلس إدارة سلطة النقد الذين سيعقدون جلسة لهم في غزة، وكذلك سيكون هناك جلسة لمجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع التي رأس مجلس إدارتها كما ستعقد جمعية البنوك جلسة لمجلس إدارتها في غزة وسيلتقون مع رجال أعمال في غزة لمناقشة وبحث قضايا استراتيجية.

س: قامت سلطة النقد برفع قيمة رأس مال البنوك أكثر من مرة، هل توقفت الزيادة عند السقف الأخير؟

أغلب البنوك استوفت زيادة رأس المال إلى 50 مليون دولار، وخلال فترة قريبة سيكون الكل قد استوفى هذه الزيادة، ومؤخراً تم، حسب قرار صدر عن سلطة النقد، رفع قيمة رأس المال إلى 75 مليون دولار، وذلك خلال ثلاث سنوات قادمة، فنحن نعمل على رفع رأس مال البنوك كي نحافظ على بنوك قوية ذات رأس مال كبير كجزء من قوة البنك.

س: ما هو دور سلطة النقد في تعزيز وتوسعة النشاط المصرفي على المستويين المحلي والخارجي في ظل تطوع بعض إدارات البنوك، ومنها بنك فلسطين، لإقامة فرع للبنك في عمان؟

أفضل للجمهور كما أن زيادة عدد البنوك ينعكس إيجاباً على الجمهور، ويمنح الطمأنينة بتوفر جهاز مصرفي قادر على تقديم خدمات مصرفية منافسة ومجالات أكثر للاستثمار الأمر الذي يشجع على جذب الاستثمار في غزة ويشجع على تواجد المستثمرين في غزة ويعزز اللحمة الفلسطينية.

س: ماهي أولوياتكم في ظل المرحلة الحالية؟

أولوياتنا ستنصب في التركيز على الاستمرار بتقوية الجهاز المصرفي ليتناسب مع الرؤية السياسية كي نكون جاهزين للتعامل معها كما أن زيادة وتطوير الخدمات التي تساعد على النهوض بالمعاملات المصرفية وتطويرها ضمن برامج عدة تعمل سلطة النقد على تنفيذها في سنة 2016، كما ستركز أولوياتنا على التواصل مع المجتمع الدولي من خلال لقاءات مع المصارف الكبرى المراسلة لنا وإطلاعها على القطاع المصرفي الفلسطيني كقطاع آمن وواعد يلتزم بكافة التعليمات والانظمة الدولية، ومثلنا مثل أي مكان آمن للاستثمار ولحركة الأموال.

بالنسبة لقضية التوسع فلدينا عدد لا بأس به من البنوك الوافدة، أما التوسع على المستوى الخارجي وكما أشرتم لجهود بنك فلسطين، فهو يتطلع لفتح مكتب أو فرع له في الأردن ونحن من خلال دورنا واللقاءات مع البنوك المركزية العربية ومذكرات التفاهم المتوقع أن توقعها في سنة 2016 ستساعد في فتح الباب أمام البنوك المستوفية لشروط الانتشار كي تفتح فروع لها وبالنسبة لبنك فلسطين، فلقد تمت الموافقة له على فتح مكتبين له خارج فلسطين أحدهما في الإمارات والآخر في تشيلي وذلك كمكاتب تمثيل له من الممكن ينطلق من خلالها إلى إقامة فروع له في الخارج.

س: كم عدد مكاتب وفروع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية؟

يعمل في فلسطين 15 بنكاً بشبكة فروع ومكاتب بلغت 280 فرعاً في جميع محافظات الوطن وهو عدد ممتاز يدل على حجم التوسع في القطاع المصرفي، فبنك القدس فقط لديه تسعة فروع في غزة، وبالتالي فإن زيادة عدد الفروع من شأنه أن يزيد التنافس بين البنوك من خلال منح تسهيلات

إسأل الحدث عن الموازنة العامة الفلسطينية 2016

الحدث- د. عصام عابدين

هل الصرف من الموازنة العامة قانوني؟

الجواب: يجب عرض مشروع الموازنة العامة الفلسطينية للسنة المالية 2016 كاملاً في موعد زمني لا يتجاوز 1/11/2015 وفقاً للأصول الدستورية والقانونية الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية لعام 1998 وتعديلاته، واجبة الاتباع والاحترام، وفي حال لم يتم إنجاز مشروع الموازنة العامة 2016 كاملاً بما يشمل الجداول التفصيلية بالإيرادات والنفقات العامة وحساب الخزينة الموحد والمنح والمساعدات ومساهمات السلطة واستثماراتها والدين العام وجداول تشكيلات الوظائف بما فيها مقترحات الوظائف الجديدة حسب الأصول والقانون، وهذا لم يحصل في الموعد الزمني المحدد، فهناك مخالفة دستورية وقانونية وقعت من قبل الحكومة بشأن الموعد الزمني المحدد لتقديم مشروع الموازنة العامة. وبالتالي، فإنه إذا لم يتم عرض الموازنة العامة على المجلس التشريعي، ومناقشتها على هذا الأساس، قبل بدء السنة المالية الجديدة 2016، فإن الصرف من الموازنة العامة في جميع أوجهه يكون غير دستوري وغير قانوني وذلك اعتباراً من تاريخ 1/1/2016، ما يعني بداية أن المناقشة التي جرت بتاريخ 22/12/2015 لمشروع الموازنة العامة الفلسطينية في مجلس الوزراء لا تغير شيئاً في وجوب مراعاة الأصول الدستورية والقانونية في التعامل مع الموازنة العامة.

لأن قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998 وتعديلاته واضح تماماً فيما يتعلق بالموعد القانوني لتقديم الموازنة العامة، حيث تنص المادة (1/3) من القانون المذكور الواردة تحت عنوان «تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره» على ما يلي: «يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة إلى المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية». فيما تنص المادة (4) من القانون المذكور على ما يلي: «إذا لم يتيسر إقرار مشروع قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة الجديدة يكون للوزارة سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط والمعدلات المنصوص عليها في التشريعات المرعية ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 (واحد من الاثنى عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة بحد أقصى مدته ثلاثة أشهر».

ولا يجب الخلط بين الموعد الدستوري والقانوني لعرض أو تقديم الموازنة من جهة، وبين مناقشتها من خلال جلسة خاصة للمجلس التشريعي من جهة أخرى، وعلى ذلك، فإن كون المجلس التشريعي موجود أو مُغيب يستطيع أو لا يستطيع عقد جلسة برلمانية خاصة حسب الأصول لمناقشة مشروع موازنة 2016 لا يغير شيئاً من حيث المبدأ، من وجوب قيام الحكومة بتنفيذ التزامها الدستوري

التمثل بتقديم الموازنة العامة في مواعدها الدستوري بجميع الظروف والأحوال.

وحتى في ظل غياب أو تغييب المجلس التشريعي، فإن كل عضو من أعضاء المجلس التشريعي يمتلك، من حيث المبدأ الحق الدستوري في مناقشة مشروع الموازنة العامة المكفول في المادة (56) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل التي تؤكد بالنص الصريح على أن «لكل عضو من أعضاء المجلس التشريعي الحق في التقدم إلى السلطة التنفيذية بكل الطلبات الضرورية والمشروعة اللازمة لتمكينه من ممارسة مهامه النيابة».

وبالتالي، فإن قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، كما القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، يُفَرِّق تماماً بين الموعد الزمني لتقديم الموازنة العامة والذي يجب أن لا يتجاوز تاريخ 1/11/2015 كحد أقصى فيما يتعلق بموازنة 2016 حسب النص القانوني المذكور، وبين مسألة إقرار الموازنة العامة التي تحتاج بداية إلى تقديمها في الموعد القانوني ومن ثم تعذر إقرارها قبل بدء السنة المالية الجديدة ومن ثم يُصار إلى الاستمرار في الإنفاق بنسبة 12/1 من موازنة السنة المالية المنصرمة.

ولكن في المقابل، فإن قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية قد وضع سقفاً زمنياً أعلى للإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 من موازنة السنة المالية المنصرمة، وهذا الحد الأقصى يجب أن لا يتجاوز مدة ثلاثة أشهر تنتهي بتاريخ 2016/3/31 من السنة المالية الجديدة.

وللتأكيد أيضاً على عدم قانونية الصرف من حساب الخزينة العامة اعتباراً من 1/1/2016 نتيجة عدم الالتزام بالموعد الدستوري والقانوني في تقديم مشروع موازنة 2016، فقد نصت المادة (15) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية على ما يلي: «باستثناء ما ورد فيه نص ضمن أحكام هذا القانون أو أي قانون أو تشريع آخر، لا يحق لأي فرد أو مؤسسة عامة أو أية جهة تنفيذية أخرى في السلطة الوطنية دفع أية مبالغ من الصندوق الموحد أو عقد أي التزام يترتب عليه دفع أية مبالغ لاحقاً». وحيث أنه لا يوجد أساس قانوني يخول الحكومة صرف أية مبالغ مالية من حساب الخزينة اعتباراً من تاريخ 1/1/2016 فإن هذا الصرف محظور بموجب القانون وتتحمل الحكومة مسؤوليته.

وللمزيد من التأكيد، فقد نصت المادة (44) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية الواردة تحت عنوان «المحظورات» على ما يلي: «لا يجوز الصرف على أية نفقة لم يُرصد لها مخصص في قانون الموازنة العامة كما لا يجوز استخدام المخصصات في غير الغاية التي اعتمدت من أجلها».

ماذا عن فقرة إقرار موازنة 2016 في البيان الصحفي للحكومة؟

ورد في البيان الصحفي للحكومة، الصادر عقب جلستها التي عقدت بتاريخ 5/1/2016 ما يلي: «أقر مجلس

الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها اليوم الثلاثاء في مدينة رام الله برئاسة الدكتور رامي الحمد الله رئيس الوزراء، الموازنة العامة لدولة فلسطين للسنة المالية 2016، بعد المناقشات التي أجراها المجلس للموازنة العامة في جلسته السابقتين، والتوافق على مشروع الموازنة العامة مع رؤساء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وسيتم إحالتها لسيادة الرئيس محمود عباس للمصادقة على مشروع القانون الخاص بذلك وإصداره وفق الأصول بعد أن يتم التوافق عليها مع مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي الفلسطيني. وأشاد المجلس بتحقيق هذا الإنجاز مع بدء السنة المالية لأول مرة منذ سنوات..».

السؤال الأول: ما المقصود بعرض مشروع الموازنة العامة 2016 على المجلس التشريعي؟

الإجابة: علينا أن نفهم ماذا تعني الموازنة العامة أولاً، للإجابة على السؤال، إنها تعني وفقاً للمادة الأولى من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية لعام 1998 وتعديلاته (التعريفات) ما يلي «برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة». وبالرجوع إلى البيان المنشور على الموقع الرسمي للمجلس التشريعي المؤرخ في 28/12/2015 والمعنون «بأجواء إيجابية ومسؤولة.. هيئة الكتل والقوائم البرلمانية تتسلم وتناقش مشروع الموازنة العامة للعام 2016» نجد أن السيد وزير المالية قد عرض الإطار العام والخطوط العريضة والمبادئ العامة لمشروع موازنة 2016، وهذا لا يعتبر عرضاً قانونياً للموازنة العامة بمفهومها الوارد في القانون، بما يشكل مخالفة واضحة للقانون الأساسي المعدل وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.

السؤال الثاني: ما المقصود بعبارة التوافق على مشروع الموازنة العامة مع رؤساء الكتل البرلمانية؟

الإجابة: علينا أن نبحث عن المعنى القانوني لعبارة «الكتلة البرلمانية» للإجابة على السؤال، إنها تعني وفقاً للمادة (5) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي والمادة (18) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (10) لسنة 2004 ما يلي: تجتمع لعدد من الأعضاء تجمعهم أهداف أو مصالح مشتركة في كتلة برلمانية شريطة ألا يقل عددهم عن نسبة 5% من مجموع عدد أعضاء المجلس. وبالرجوع إلى البيان المذكور المنشور على موقع المجلس التشريعي نجد أن الاجتماع الذي أشار إليه بيان مجلس الوزراء بشأن عرض مشروع موازنة 2016 قد جرى مع رئيس كتلة برلمانية واحدة فقط، وأربعة أعضاء من المجلس التشريعي، من أصل 132 عضواً، مع الاحترام لكافة السادة النواب، وليس مع «رؤساء الكتل

بالجهة المخولة قانوناً بدراسة مشروع الموازنة العامة وإبداء الرأي فيه تفصيلاً وهي «لجنة الموازنة والشؤون المالية» وبالجهة المخولة قانوناً بإقرار الموازنة وهي المجلس التشريعي الفلسطيني بهيئته العامة.

السؤال الخامس: ماذا تعني عبارة المصادقة على مشروع الموازنة العامة وإصداره وفق الأصول؟

الإجابة: هناك خلط واضح بين المصادقة والإصدار من جهة، وإقرار الموازنة العامة من جهة أخرى، في العبارة محور السؤال الواردة في البيان الصادر عن مجلس الوزراء، وذلك لأن مشروع الموازنة العامة لا يخضع، من الناحية الدستورية والقانونية، لإجراءات المصادقة أو الإصدار، وإنما يخضع للإقرار فقط، ومن المجلس التشريعي الفلسطيني حصراً؛ وفقاً لما أكدت عليه المادة (61) من القانون الأساسي المعدل والمادة (3) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية والمادة (74) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، وبعد إقراره، من المجلس التشريعي، يُنشر قانون الموازنة العامة وفقاً لما هو مبين في نص المادة (38) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.

السؤال السادس: هل تُحل «المشكلة الدستورية» بإصدار مشروع الموازنة العامة بقرار بقانون؟

الإجابة: إن إجراءات عرض ومناقشة وإقرار الموازنة العامة والرقابة عليها هي إجراءات دستورية في المقام الأول، واردة على نحو واضح في القانون الأساسي

المقاطعين للجلسة، تؤكد بوضوح على الإشكاليات القانونية في عرض ومناقشة الموازنة العامة.

السؤال الرابع: من هي الجهة المختصة قانوناً بدراسة مشروع الموازنة العامة وإبداء الرأي فيه؟

الإجابة: إنها لجنة الموازنة والشؤون المالية وهي إحدى اللجان الدائمة في المجلس التشريعي وفق نظامه الداخلي. وبحسب المادة (3) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية والمادة (74) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي فإنه يتوجب على مجلس الوزراء تقديم مشروع قانون الموازنة إلى المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية الجديدة، ومن ثم يحيل المجلس التشريعي المشروع إلى لجنة الموازنة والشؤون المالية لدراسته وإبداء الرأي فيه «تفصيلاً» وترفع توصياتها إلى المجلس بالهيئة العامة لاتخاذ المقتضى اللازم بشأنه حسب الأصول الدستورية والقانونية المبينة في القانون الأساسي المعدل (مادة 61) وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية (مادة 3) والنظام الداخلي للمجلس التشريعي (مادة 74). مع الأخذ بعين الاعتبار أن مصطلح «مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي» وما يقابله في بيان المجلس التشريعي غير وارد على الإطلاق في التشريعات التي تنظم دورة الموازنة العامة بأكملها. وتلك المصطلحات، لا تعدو كونها اجتهاداً مرجعه المادة (56) من القانون الأساسي التي تتحدث عن حق «كل عضو» في التقدم إلى السلطة التنفيذية بكل الطلبات الضرورية والمشروعة اللازمة لتمكينه من ممارسة مهامه النيابية. وبالتالي لا علاقة للنص الدستوري المذكور

البرلمانية» كما ورد في بيان الحكومة مع الاحترام. هذا مع الإشارة إلى أن عبارة «القوائم البرلمانية» الواردة في بيان المجلس التشريعي تتعلق بقانون الانتخابات العامة ومرحلة الانتخابات فقط، ولا علاقة لها بالتشريعات الناظمة لعمل المجلس التشريعي بعد بدء ولايته.

السؤال الثالث: هل هناك تناقض بين بيان الحكومة وبيان التشريعي حول التوافق على موازنة 2016؟

الإجابة: يبدو الأمر كذلك، ففي حين يؤكد بيان الحكومة على أن إقرار موازنة 2016 جاء بعد التوافق على مشروع الموازنة العامة مع «رؤساء الكتل البرلمانية» في المجلس التشريعي الفلسطيني وأن المصادقة على المشروع وإصداره ستتم بعد أن يجري التوافق عليه مع «مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي»، نجد أن الفقرة الأخيرة من بيان المجلس التشريعي أعلاه المؤرخ في 28/12/2015 تؤكد أنه قد جرى الاتفاق مع السيد وزير المالية في الاجتماع على أن يُصار إلى عقد اجتماع آخر لاستكمال نقاش وإقرار مشروع الموازنة العامة في «اجتماع موسع مع جميع النواب والمجموعة المتخصصة» في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني القادم 2016. وهنا نلاحظ أن الاجتماع اللاحق الذي جرى في مقر المجلس التشريعي برام الله بتاريخ 6/1/2016 قد جاء وفقاً لما أشار إليه بيان الحكومة وخلافاً للتأكيد الوارد في البيان السابق للتشريعي بهذا الخصوص.

وفي المقابل، فإن مقاطعة (16) نائباً للجلسة المذكورة، والتصريحات الإعلامية التي أولى بها السادة النواب



الموازنة والأداء، فمن الضروري أن يراجع أيضاً برنامج الإصلاح المالي الذي أعلن عنه وزير المالية السابق منذ مطلع العام 2003 وأقره المجلس التشريعي وقتئذ، وما زال ملزماً للحكومة ووزارة المالية، وقد أكد على النهج التشاركي في دورة الموازنة، ونشرها (بالمعنى القانوني) بعد إقرارها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية بحيث تكون في متناول الجميع، وهذا ما حرص قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية لعام 1998 على التأكيد عليه في المادة (38) التي نصت على وجوب نشر الموازنة العامة بعد إقرارها «للإعلام العام والجمهور» وذلك من أجل ضمان الرقابة المجتمعية على مرحلة التنفيذ.

ومع ذلك نجد أن معالي وزير المالية، ومنذ العام 2014 ورغم العديد من الدعوات التي وجهت إليه من قبل الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة لحضور جلسات المكاشفة التي يعقدها الفريق على هذا الصعيد، إلا أن معاليه ما زال يتنصل من حضورها ومن النهج التشاركي في دورة الموازنة والرقابة على شفافتها، خلافاً للنهج الذي كان متبعاً في السابق فيما يخص جلسات المكاشفة، بل إن وزارة المالية لم تنشر موازنة عام 2015 لغاية الآن مكتفية بنشر القرار بقانون بالمصادقة عليها على أنه الموازنة العامة للسنة المالية 2015 بمفهومها القانوني المبين في قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية! وصولاً إلى البشرية التي زفتها الحكومة مؤخراً من خلال «بيانها الصحفي» الصادر بتاريخ 5/1/2016 وقد أشارت فيه بأنها أقرت الموازنة العامة للسنة المالية 2016 واعتبرته إنجازاً مع بدء السنة المالية لأول مرة منذ سنوات على حد ما ورد في البيان الصحفي المذكور!

حتى التشريعات القديمة «البالية» التي لا زالت نافذة لغاية الآن، ولم تخضع لأية مراجعة أو تعديل تشريعي، تلزم الحكومة بالانفتاح على المعنيين بمتابعة أنشطتها وبرامجها ومشاريعها وتسهيل مهمتهم، ومن بينهم الصحفيين للأهمية، ومع ذلك نجد أن وزارة المالية تخفي تماماً عن عدسات ومقابلات الصحفيين، علماً أن قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995 النافذ، الذي لا يساهم البتة في تعزيز حرية الرأي والإعلام، يضع التزاماً قانونياً واضحاً على الحكومة وأجهزتها بهذا الخصوص عندما أكد صراحة في المادة (6) منه على وجوب أن تعمل كافة الجهات الرسمية على تسهيل مهمة «الصحفيين والباحثين» في الاطلاع على أنشطتها وبرامجها ومشاريعها.

وإذا كانت الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد تحرص على إبراز أهمية المشاركة المجتمعية ودور المواطن الفلسطيني في إعدادها وتنفيذها، وقاية من الفساد وتوعية بمخاطره، وكشفاً عنه وملاحقة لمركبته، فكيف يمكن للمواطن يا سادة أن يكون شريكاً حقيقياً يتجاوز دوره حدود السطور الواردة في الاستراتيجيات، وفي خطة التنمية الوطنية، وما زال مغيباً قسراً عن مجهول السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة وأدائها المالية الأبرز وهي الموازنة العامة في كامل دورتها، وعن عالم التشريعات والسياسات العامة وعملية صنع القرار!

ولا زال هناك من يشكك وينكر ويتساءل عن مصدر الحق بالمشاركة المجتمعية في سياسات وموازنات الحكومة!

من الناتج المحلي، وقد بات غير قادر على الإطلاق على تحمل المزيد من الأعباء الضريبية، لحل الأزمة المالية للحكومة، المرشحة للمزيد من التفاقم لاعتبارات عديدة، على الحكومة أن تدرك هذه المعادلة جيداً، وأبعادها وتبعاتها المحتملة التي قد تقود نحو المجهول إذا ما أصرت على الاستمرار في نهجها الارتجالي وأدائها الذي يفتقر إلى سياسات اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم والأهداف والأولويات، وفي التعامل مع الموازنة العامة على أنها مستودع أسرار لا تعني المواطن الفلسطيني!

ولأن المواطن الفلسطيني، هو المساهم الأبرز في تمويل الإنفاق الحكومي العام ب 70% من حجمه، فإن من أبسط حقوقه المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في دورة الموازنة كاملة إعداداً وتنفيذاً ورقابة على سلامة التنفيذ وحسن إدارة المال العام. وإذا كانت الحكومة حريصة على الانفتاح على الممولين الذين يساهمون من خلال المساعدات الخارجية المقدمة بنسبة ما تبقى من حجم الإنفاق الحكومي، حرصاً منهم على بقاء واستمرارية السلطة، بمعزل عن الحكومة التي تتولى مقاليد السلطة، فمن باب أولى أن تفتح الحكومة على النقاش المجتمعي مع الشريك والمساهم والممول الأبرز للإنفاق العام، لأنه قد يفاجئ صناع القرار بما في جعبته من خيارات مع استمرار سياسة التجاهل واللامبالاة والارتجال واشتداد وطأة الأزمة المالية.

فلسطين، انضمت للعديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بدون تحفظات، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الحكومة أن تقدم تقريراً رسمياً شاملاً إلى اللجنة الدولية في الأمم المتحدة المعنية بتلك الاتفاقية الدولية يبين مدى احترامها والتزامها وإنفاذها للحقوق المكفولة فيها على المستوي التشريعي والسياساتي وفي الممارسة العملية في أن معاً، وهذا الالتزام الدولي يقع في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأدائها الموازنة العامة، والحكومة مسؤولة عنه بالكامل أمام اللجنة الدولية المذكورة.

وبما أن الحكومة قد أعلنت مؤخراً خلال المؤتمر الذي جرى بمقر وزارة الخارجية عن بدء العمل على إنجاز التقرير الرسمي الخاص بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فعليها أن تدرك جيداً أن المبادئ التوجيهية الدولية لتلك الاتفاقية، تلزمها بإشراك المجتمع المدني في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي دورة الموازنة العامة بأكملها، وأن اللجنة الدولية المعنية بتلك الاتفاقية ستطرح العديد من الأسئلة على الوفد الحكومي الرسمي بهذا الخصوص بعد إنجاز التقرير الحكومي وعرضه على جلسة المناقشة القادمة في جنيف، ومن الطبيعي أن تركز المنظمات الأهلية على واقع الشراكة المجتمعية في «تقريرها الموازي» للتقرير الحكومي على تلك الاتفاقية الدولية وفي نقاشها مع اللجنة الدولية حول مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها الدولية.

وإذا كان هنالك من لا زال يشكك بالحق في المشاركة المجتمعية في إعداد الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها، وقد حرم الأفراد حتى من حقهم في الاطلاع على «موازنة المواطن» بلغة مبسطة بعد أن تراجعت عنها وزارة المالية، وهي تقع ضمن المعايير الدولية للحكم على مدى شفافية

المعدل، وبالتالي فإنه لا يمكن تغيير أو تعديل أو تبديل تلك الإجراءات الدستورية من خلال قرارات بقانون، لأن الأخيرة لها قوة القانون العادي الصادر عن البرلمان ليس إلا، ولا تستطيع أن تتجاوز إجراءات دستورية مؤكدة عليها في القانون الأساسي بشأن الموازنة العامة، إعمالاً لمبدأ سمو الدستور، وتلك الإجراءات الدستورية تتناول عرض الموازنة العامة على المجلس التشريعي في موعد أقصاه شهرين على الأقل من بدء السنة المالية الجديدة، ووجوب عقد جلس خاصة للمجلس التشريعي لمناقشة وإقرار مشروع الموازنة بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة أو إعادته للحكومة في مدة أقصاها شهر من تاريخ استلام المجلس لمشروع الموازنة مصحوباً بملاحظات المجلس التشريعي عليه لاستكمال المقترحات المطلوبة وإعادته مرة أخرى للمجلس للمناقشة والإقرار، وكذلك وجوب التصويت على الموازنة باباً باباً، وعدم جواز إجراء المناقشة بين أبواب الموازنة إلا باتفاق بين المجلس التشريعي والحكومة، وما يتعلق أيضاً بعملية الاستمرار بالإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة في حال تعذر إقرار مشروع الموازنة العامة من قبل المجلس التشريعي قبل بدء السنة المالية الجديدة. وبالتالي، فإن تلك المشكلة الدستورية، قائمة ومستمرة، إلى أن يعقد المجلس التشريعي بهيئته العامة لمناقشة وإقرار مشروع الموازنة العامة حسب الأصول والقانون.

هل الحكومة ملزمة بعرض موازنة 2016 على النقاش المجتمعي؟

الإجابة على هذا السؤال، غير مرتبطة، من حيث المبدأ، بوجود أو غياب المجلس التشريعي، ورقابته على الأداء الحكومي والموازنة العامة، دون التقليل من أهمية الرقابة البرلمانية، بقدر ما تساهم في تشخيص واقع منظومة الشفافية والنزاهة والمساءلة كأساس للحكم الصالح، ومدى إيمان النظام السياسي القائم بحق الأفراد في المعرفة باعتباره الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان، لأنه حق للمجتمع ككل، تماماً كحق تقرير المصير في منظومة قيم حقوق الإنسان، ولا ينكره إلا نظاماً قلقاً مرتبك لا يؤمن بحقوق الأفراد ومنغلق على نفسه.

نعم، الحكومة ملزمة، قانونياً ووطنياً وأخلاقياً، بعرض الموازنات العامة على النقاش المجتمعي، وبشرها كاملة بعد إقرارها، وبالانفتاح على النقاش المجتمعي في مرحلة الرقابة على تنفيذها، وبالشراكة في الإطار الأشمل المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعد الموازنة العامة الأداة المالية لتنفيذها، وإلا فما معنى الشراكة المجتمعية «الفعالة» التي تتحدث عنها خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016 خلال عملية إعداد الخطة وفي مراحل تنفيذها وما مغزى إدماج معايير حقوق الإنسان في خطة التنمية التي يفترض أنها ملزمة للحكومة؟!

المواطن الفلسطيني، يمول من جيبه نحو 70% من حجم الإنفاق الحكومي، من خلال ما تجببه الحكومة من الإيرادات الضريبية والجمركية المرتفعة التي تشكل 25%

ضبط المتلاعبين بمضخات التعبئة في محطات الوقود وإغلاق واحدة وتحويل أصحاب بعضها للنيابة

لكنه قال المسألة قضية ثقافة فقد كان الصراع كبير وسيد الموقف في السنوات الماضية بين المؤسسة وأصحاب محطات الوقود وحتى نقابتهم في بادئ الأمر منذ عام 2008، وقال: «من المؤكد أن هناك من كان مستفيداً من الوضع السابق، ولكن اختلف الأمر حالياً حيث بات أصحاب المحطات يبادرون بالاتصال بالمؤسسة لمعايرة مضخاتها». وأكد صوالحة، وجود معيار مرجعي سعته 20 لتراً يتم استخدامه في التحقق من معايرة مضخات الوقود مع مراعاة نسبة خطأ مسموح بها عالمياً 50 CC، في الألف. ويبيّن صوالحة، أن الزيادة الحاصلة في عداد محطات الوقود أو المكيال لا تتجاوز 50CC، معتبراً أن ذلك ضمن المقبول والمسموح به دولياً، وأن كل ما يزيد على ذلك مخالف.

ضبط المحطات بنسبة تزيد عن 95%

وبهذا الصدد يؤكد راضي فرحان المسؤول عن معايرة محطات الوقود والصهاريج في مؤسسة المواصفات والمقاييس، أنهم في بداية عملهم عام 2001 كانوا يواجهون مشاكل كبيرة مع بعض أصحاب محطات الوقود وقال: «لم يكونوا يتجاوزون معنا، وكانوا يتلاعبون بالكمية ويغشون السولار».

ويؤكد فرحان، أنه ومنذ عام 2009 نجحت المؤسسة بضبط المحطات بنسبة تزيد عن 95%، وضبطت في 2014 فقط 3 محطات مخالفة تم تحويل أصحابها للجهات القانونية وتعهدوا بعدم التلاعب بالكميات، مبيّناً أن التلاعب يتم من خلال تعبئة وقود بـ 100 شكيل، لكن المتلاعبين يضخون الكمية التي تظهر قيمتها الرقمية على العداد، ولكن في حقيقة الأمر تكون الكمية بـ 80 شكيل أو 65 شكيل. وهناك بعض القضايا التي يواجهها السواقون فبعضهم يعيّنون وقود بـ 100 شكيل على سبيل المثال ويقطعون بها مسافة 100 كيلو ولكن نفس الكمية من محطة أخرى يقطعون بها مسافة أقل، 80 كيلو، مستدركا بقوله: «لكن لا يعني أن هذا الكلام دقيق لأن السائق لا يعلم ماذا لديه في خزان السيارة، وحتى الكيلوات المسجلة في السيارة غير دقيقة». وأشار فرحان أن المتلاعبين كانوا يقطعون ختم المؤسسة بحجة الصيانة ويتلاعبون بعداد المضخة ولكن قرار المؤسسة الجديد يمنع أصحاب المحطات من قطع الختم للصيانة إلا بإعلام المؤسسة، ولو هاتفياً.

ويؤكد فرحان أنهم في مؤسسة المواصفات والمقاييس، ضبطوا محطتين في منطقة رام الله في 2015 تقومان بالغش بخلط الزيت مع السولار و3 محطات في 2014 تقوم بالتلاعب بالعدادات ويقطع الاختام، وهناك محطة قيد المراقبة والتحقق». إضافة إلى إقراره بأن أغلبية صهاريج الوقود فيها مشاكل وعددها حوالي 60 صهريجاً، «لكننا نجحنا في إجراء المعايرة وضبطنا ووضعنا أختام المعايرة».

النقص في البنزين بنفس المعدل والوتيرة

وتضطلع نقابة أصحاب محطات الوقود، بدور رقابي وتوعوي في متابعة عمل المحطات، بينما لا تمتلك دوراً قانونياً أو إجرائياً بخصوص التلاعب بالمرحوقات، سواء في النوعية أو الكميات، ومؤسسة المواصفات والمقاييس هي الجهة الرقابية والقانونية المخولة بهذا الخصوص. يقول سهيل جابر نقيب أصحاب محطات الوقود: «إن النقص في البنزين بنفس المعدل والوتيرة، يدل على أن الخلل ليس في محطات الوقود، وإنما من المصدر. محطة «نعلين» التي تعاني من معايرة غير دقيقة وغير صحيحة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس تقوم بالمعايرة ونجد بالنتيجة فروقات في الكميات، وهذا يعني أن العيارات غير صحيحة، وسنطالب بمعايرة جديدة من شركة خاصة بوجود مؤسسة المواصفات والمقاييس».

وشدد جابر على وجود قوانين وعقوبات رادعة لأن التلاعب في النوعية والكمية تضر بالاقتصاد الوطني وتحرم الخزينة من الضرائب الواردة للسلطة.

يشتكي مواطنون حول عدم صحة عدادات بعض محطات الوقود، ومن أن كمية الوقود المعبأة لا تتناسب مطلقاً مع المبلغ الذي يتم دفعه، مطالبين مؤسسة المواصفات والمقاييس بتشديد الرقابة على محطات الوقود، وبالتدخل ووضع حد لتلك التجاوزات.

خاص بـ "الحدث"

ونفى م. حجة، وجود تلاعب لأي محطة وقود خلال عام 2015، وقال: «جميع المحطات التي قمنا بمعايرتها ملتزمة، ولكن في 2014 اكتشفنا وجود 3 محطات واحدة في شمال الضفة واثنان في جنوبها لم تلتزم وتم تحويل أصحابها للقضاء بسبب تلاعبهم بالاختام، وعمنا على المحطات في حالة إجراء صيانة أو تعطل المضخة مباشرة، عليهم الاتصال بالمؤسسة لنقوم بعملية المعايرة للمضخات الجديدة أو صيانة القديمة».

وقال حجة: «أعلننا للمواطنين أنه في حالة الاشتباه بأي محطة، عليهم التقدم للمؤسسة بشكوى حتى لو كانت شفوية».

واللافت أن العديد من المواطنين تقدموا بالشكوى لمؤسسة المواصفات والمقاييس، كونها الجهة المعنية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حول تعرضهم لتلاعب في نوعية وكميات الوقود من المحطات، ولكن في غالبيتها يؤكد حجة «إنها غير دقيقة، فأدوات القياس التي يستخدمونها غير دقيقة ولدينا رضا عن المتابعة والمراقبة».

ويقول حجة: «في حال إثبات الشكوى بوجود تلاعب في أي محطة يتم اتخاذ الإجراءات فوراً ويتم تشميع المضخة المخالفة، ويمكن لباقي المحطة أن تعمل، ويمكن أن تصل العقوبة حسب القانون إلى 10 آلاف دينار أردني، وفي حال تكرار المخالفة يمكن السجن إلى جانب الغرامة».

إغلاق محطة وتحويل أصحاب 3 محطات للنيابة

ويؤكد إبراهيم القاضي القائم بأعمال مدير عام دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني، أنه تم إغلاق محطة وقود واحدة في محافظة الخليل بسبب التلاعب في عداداتها، إضافة إلى أنه تمت خلال العام الحالي 2015 إحالة أصحاب 3 محطات وقود غير مرخصة في مناطق رام الله والقدس ونابلس المصنفة «ج» للنيابة بسبب الغش الذي اكتشفناه في محطاتهم.

واستدرك قائلاً: «إنه في السنوات الماضية كانوا يتلاعبون بالعدادات، ولكن في الفترة الأخيرة فإن هذا التلاعب حقيقة قليل، ويؤكد أن المشكلة ليست في محطات الوقود الموجودة داخل المدن وإنما في المناطق «ج» ويعتبرون أنفسهم خارجين عن القانون، وبالتالي يقومون بالتلاعب في الأوزان». لكنه نفى وجود ظاهرة في التلاعب بالأوزان وإنما الحالات قليلة جداً ولكن توجد مشكلة في جودة المرحوقات.

معيار مرجعي

ونفى مدير مديرية القياس الوطني م. جمال صوالحة، صحة ما يقال: «إن عدادات الوقود تبدأ بالتسجيل قبل خروج الوقود من فرد خرطوم المضخة حيث يكون الخرطوم معبأ بالوقود ولا يمكنه ضخ الهواء، وهو شرط من شروط التحقق والفحص، والعداد مصمم لعد المادة السائلة فقط».

ويؤكد صوالحة أن عدد الذين حاولوا الغش 3 حالات، حيث تم قطع الأختام مرتين في محافظة الخليل وثالثة في محافظة رام الله والبيرة. لكنه أوضح أن الأغلبية من أصحاب محطات الوقود لا يتعمدون الغش، وإنما قد تكون أخطاء عادية ناتجة عن الجهاز نفسه لكثرة استخدامه، والمتعمد بالغش هو من قام بقطع الختم ويضخ للمواطن كميات أقل.

وتسود قناعة وشبهات منذ سنوات عديدة لدى سائقين ومواطنين يتهمون فيها بعض أصحاب محطات الوقود بالغش والتدليس والتلاعب بالعدادات، حيث اشتكى عدد كبير من سائقي السيارات العمومية والخاصة، على حد سواء، من انتشار أعمال التلاعب بالكيل والعدادات.

التلاعب بالعدادات

وشكاوى المواطنين من التلاعب الحاصل في المحطات لا ينحصر فقط بنوعية الوقود من خلال خلط الوقود (البنزين) بنوعية وقود أخرى أقل تكلفة مثل (الديزل، الكاز، الزيت أو بالماء)، بل اشتكوا من محطات تتلاعب بعدادات مضخات التعبئة وكميات الوقود المعبأه.

ويناشد المواطنون الجهات المعنية بتكثيف الرقابة على محطات الوقود، ويطالبون بضبط مضخات الوقود الموجودة في محطات تعبئة الوقود، بعد ملاحظتهم أن هناك اختلافاً بين قراءة العداد والكمية المبيّعة للسيارات، حيث لوحظ أن عداد المضخة يعطي القراءة مكتملة، بينما الكمية المزودة للسيارة لا تساوي قراءة العداد.

وتعرضت بعض محطات الوقود خلال الجولات التفتيشية الدورية التي تقوم بها مؤسسة المواصفات والمقاييس أو استناداً لشكاوي تقدم بها مواطنون وسائقون، للإحالة للقضاء المختص جراء التلاعب بعدادات مضخات الوقود بإنقاص عدد اللترات المعبأة.

ضبط المخالفين

ومما لا شك فيه أن جشع بعض أصحاب النفوس الضعيفة والقائمة على محطات الوقود المتلاعبين بعدادات مضخات الوقود، أوقع بعضهم بقبضة مؤسسة المواصفات والمقاييس التي كثفت متابعيتها ومراقبتها لمحطات الوقود منذ عام 2009 وفقاً لما قاله مدير عام المؤسسة م. حيدر حجة الذي أكد ضبط المخالفين، فحررت ضبطوط مختلفة وعديدة بحق من تلاعب بالعدادات والمضخات.

وأما بالنسبة لصهاريج توزيع الوقود على المباني، فقد تم تحرير العديد من الضبوط بحق كل من تلاعب أيضاً بالعدادات وعدل بأجهزة الضخ، وتم العمل على معايرة عدادات الصهاريج وعددها 90 صهريجاً، وضبط عداداتها.

وأكد حجة، ضبط المؤسسة بالتعاون مع هيئة البترول كافة أشكال التلاعب بالعدادات والمضخات التي يتم تدقيقها بشكل دوري وترصيصها في كل محطات المرحوقات العاملة في الضفة، وعددها حوالي 260 محطة موزعة في مختلف مناطق الضفة، لكي لا يتم مسها بعد أن يتم معايرتها من قبل المؤسسة.

معايرة وختم وترصيص المضخة

وقال حجة: «نعاير ونتحقق من ضبط العدادات بشكل دوري على جميع محطات الوقود حتى غير المرخصة، حتى تعطي المستهلك الكميات التي يدفع ثمنها مقابلها، ونقوم بختم وترصيص المضخة نفسها، حتى لا نترك مجالاً لصاحب المحطة للتلاعب بالمضخة نفسها وعياراتها».

الأسواق الفلسطينية.. وداعاً للسلع المُهربة عبر الأنفاق

طارق لبد: مصر لها الحق بحماية حدودها ونأمل إقامة منطقة تجارة حرة لتحسين الواقع الاقتصادي للبلدين

حسن الرضيع: الأنفاق خطئية الحكومة الاقتصادية وإغلاقها شر لابد منه
معين رجب: المواطن الأكثر تضرراً من سُح السلع المصرية المُهربة

لـ«الحدث»، أن سلع كالدخان المصري، والوقود والأسمت والحصمة، بالإضافة إلى سلع غذائية ومواد تنظيف، لم تعد موجودة بالأسواق الغزية نتيجة انهيار الأنفاق، مطالبين بضرورة إيجاد حل منصف خاصة في ظل إغلاق المعابر التجارية مع القطاع وارتفاع أسعار السلع المستوردة عبر إسرائيل أو الضفة الغربية.

ويشير التاجر راضي شعبان، إلى وجود البضائع المصرية في قطاع غزة بات مرهوناً فقط بما يدخل بشكل رسمي من خلال المعابر التجارية، وقال لـ«الحدث»: «إغلاق الأنفاق بصورة شبه كاملة خلال العامين الأخيرين حرم القطاع من آلاف السلع التي تتعلق بقطاعي التجارة والإنشاءات، كما حرم الحكومة من أرباح طائلة كانت تجنيها من الضرائب التي تفرضها على كل ما يدخل إلى القطاع عبر الأنفاق».

خسائر كبيرة

ومن جانبه أكد محمود عاشور (45 عاماً) من خان يونس، وهو تاجر أجهزة كهربائية أنه كان يعتمد على الأنفاق للحصول على البضائع المختلفة من الأجهزة والمعدات المنزلية، بسبب انخفاض أسعارها بالمقارنة مع جودتها، لافتاً إلى أنه كان يجني أرباحاً وفيرة، يصمت مُعقّباً بالـم: «الآن المحل بات خالياً وتكبدت خسائر كبيرة».

يؤكد الرجل لـ«الحدث» أنه منذ توقف الأنفاق عن العمل منتصف 2013 تضررت تجارته جزئياً ولكنه بقي يستقبل بعض البضائع حتى أغرق الجيش المصري منتصف سبتمبر/أيلول 2015 الأنفاق بمياه البحر، يقول: «كنت قد تعاقدت على شحنة أجهزة

يرى مراقبون ومحللون اقتصاديون أن اقتصاد غزة خلال العام 2015 لم يحظَ بأية اندفاعات إيجابية من شأنها أن تؤثر على الحياة المعيشية لسكانه، بل تراجع بشكل غير مسبق وفاقم معاناتهم والأسباب، كما أخبروا الحدث، لا تبعد عن استمرار الحصار المطبق على القطاع، وتباطؤ عجلة الإعمار وانهيار المنظومة الاقتصادية التجارية والصناعية في إطار التداعيات الخطيرة لحرب 2014 التي أسبغت تفاصيل الحياة بالقطاع عام 2015 بتبعاتها المأساوية.

غزة- محاسن أُصرف

بعد أن أطبق الجانبان المصري والإسرائيلي حصارهما على قطاع غزة بإغلاق المعابر بينهما بالكامل، لم يجد أهالي القطاع بدأً من ابتداء وسيلة جديدة لتعويض أرزاقهم التي وُريت في جنبات الإغلاق فأوجدوا الأنفاق الأرضية على طول الحدود المصرية للحصول على السلع والأرزاق.

وعلى مدار ست سنوات ونيف انتعشت التجارة الفلسطينية في القطاع وتنامت حركة البناء والإنشاءات، لكنها ما لبثت أن توقفت بعد أحداث الثورة المصرية وما تلاها من عمليات تأمين للحدود

من قبل الجيش المصري خاصة بعد خلع الرئيس المصري محمد مرسي وتولي عبد الفتاح السيسي زمام البلاد، ناهيك عن قيامه مؤخراً بإغراق الحدود بمياه البحر، كل ذلك أنهى توالياً ظاهرة الأنفاق وأعدم معه اقتصاد آلاف الأفراد الذين كانوا يعتاشون على البضائع المُهربة عبر الأنفاق.

افتقاد للسلع المُهربة

لعل الناظر في أسواق القطاع على مدار العامين السابقين، يجدها وقد خلت بنسبة شبه كاملة من البضائع المصرية سواء التموينية أو الخاصة بقطاع الإنشاءات، أو التجارية، وأكد مواطنون



حسن الرضيع



معين رجب



طارق لبد

وفي إطار الحلول الجذرية لإغلاق ملف الأنفاق يؤكد لبد، أن الحكومة في غزة وعلى رأسها وزارة الاقتصاد طالما دعت إلى ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بالتبادل التجاري بالعمل على فتح معبر رفح للسماح بنقل البضائع والأفراد بحرية بين الجانبين كما كان في العام 2005، بالإضافة إلى إنشاء منطقة تجارية حرة مع القطاع، مُشددًا في مقابلة مع «الحدث» على أهمية الخطوة في إيجاد مصالح مشتركة من عملية التبادل التجاري من شأنها أن تنعكس إيجابياً على مصر على الصعيد الاقتصادي، ناهيك عن مساهمتها في رفع الحصار عن القطاع الذي لا زال جاثماً على صدور الغزيين للعام العاشر على التوالي.

حلول

وفي إطار البحث عن حلول لفقدان الأسواق الغزية للبضائع المصرية الاستهلاكية والتي تدخل في قطاعات الصناعة والإنشاءات، يرى الخبير الاقتصادي رجب، أن الظروف السياسية الراهنة بين مصر وقطاع غزة لا تبشر بحلول تلوح في الأفق، خاصة في ظل الرفض المصري لإحداث حالة من التعاملات الاقتصادية والتبادل التجاري بسبب عدم توحيد القيادة الفلسطينية، وقال: «الحل إنهاء الانقسام أولاً وتحقيق مطلب رفع الحصار عن غزة من أجل إيجاد قرار موحد في عمليات التبادل التجاري مع الجانب المصري وتسهيل دخول كافة مستلزمات القطاع من المواد الإنتاجية والاستهلاكية بطرق رسمية»، وأضاف أن الحالة المأساوية التي يُعانيها القطاع على المستوى الاقتصادي في ظل القيود التي تضعها إسرائيل على عمليات التبادل التجاري بين الضفة وغزة، والقيود التي تفرضها على مواصفات وكميات البضائع التي تُورد إلى القطاع، تتطلب استعادة وتحسين العلاقات التجارية مع مصر.

ومن ناحيته شدد الباحث الاقتصادي «الرضيع»، على ضرورة إيجاد حلول إستراتيجية للاقتصاد الغزي مقترحاً العمل على توجيه الاستثمارات لمشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى الاهتمام بالتمويل الميكروي والذي يقوم على إقراض الفقراء والعاطلين عن العمل وإدخالهم بسوق العمل، ناهيك عن إنشاء مناطق صناعية في محافظات قطاع غزة بما يُوفر آلاف من فرص العمل وتنمية للإنتاج الصناعي يمكن من خلاله تلبية احتياجات قطاع غزة وتحديدًا في توفير السلع الضرورية من غذاء وملابس وغيرها.

أملاً في تحقيق هامش ربح أعلى خاصة أن تكلفة المواد المهربة تقل بنسبة (30-40%) عن المستوردة التي يتم إدخالها من خلال المعابر الإسرائيلية، وألمح إلى أن هذا الانخفاض ظهر جلياً في انخفاض التكلفة الإجمالية للوحدات السكنية التي تستخدم سلع الأنفاق.

فاقت مشكلات غزة

وفيما يتعلق بتأثير إغلاق الأنفاق منتصف يونيو 2013 ومن ثم إغلاقها في سبتمبر 2015، أوضح الباحث الاقتصادي «الرضيع»، أنه لم يقتصر على خلو الأسواق الفلسطينية في قطاع غزة من البضائع المصرية سواء الاستهلاكية أو المواد اللازمة للبناء والإنشاءات، وإنما فاقم من المشكلات الاقتصادية والإنسانية التي يُعانيها القطاع على صعيد ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وقال لـ«الحدث» إن الإجراء المصري الأخير أفقد حوالي (70-100) ألف شخص فرص عملهم، كما أفقد اقتصاد غزة قرابة (500) مليون دولار ناهيك عن الخسائر الضريبية التي تكبدها السلطة الفلسطينية والمقدرة بـ (200-160) مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى أنه الفجوة بين الطلب والعرض على الوحدات السكنية، لافتاً أن تلك الفجوة وصلت إلى 95%، بسبب أن ما يدخل قطاع غزة من مواد ومستلزمات البناء من المعابر الإسرائيلية لا يزيد عن 10% من حاجة السوق، ما أحدث حالة من التدهور في ظل النمو الكبير في الطلب على الوحدات السكنية.

ترجع العلاقات التجارية

وإلى ذلك أكد طارق لبد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، على انخفاض حجم علاقات التبادل التجاري مع مصر بشكل ملحوظ بعد إغلاق الأنفاق وتدميرها بشكل كلي نتيجة إغراقها بمياه البحر في سبتمبر/ أيلول 2015 الماضي، وأوضح لـ«الحدث»، أن ما يدخل من بضائع مصرية الآن يقتصر على ما هو مسموح به عبر معبر كرم أبو سالم وما تُحدده إسرائيل من أصناف وكميات باعتبارها المسيطر على المعبر.

وبيّن أن ذلك أثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، خاصة في ظل الاعتماد الكلي على مدار سنوات الحصار على ما يدخل من الأنفاق، كما أثر على أصحاب الأنفاق بتكبيدهم خسائر كبيرة جداً.

كهربائية لفصل الشتاء، لكن إغراق الأنفاق حال دون وصولها». لافتاً إلى عدم وجود أفق لإعادة فتح الأنفاق أو حتى المعابر الرسمية، ما يُفاقم معاناته.

فيما يؤكد أحد تجار الأنفاق، ويدعى «أبو السعيد» من رفح جنوب قطاع غزة، أنه توقف عن تهريب البضائع إلى قطاع غزة، سواء التي تفرض عليها إسرائيل حظر كالأسمنت والمواد المتعلقة بالبناء، أو التي تفرض عليها الحكومة في غزة ضرائب كبيرة ك«الدخان المصري، وقطع الغيار».

وانتقد الرجل ادعاءات الجيش المصري باستخدام الأنفاق لتهريب الأسلحة، قائلاً: «لا ندخل إلا السلع الأساسية التي يحتاجها القطاع ومُنع وصولها بشكل رسمي من خلال المعابر» ك قطع غيار الدراجات النارية، أسياخ اللحام التي تمنع إسرائيل دخوله نظراً لزدواجية استخدامه، مؤكداً أن من يشتريها منه الحدادون وأصحاب الورش المتعلقة بالصناعات الإنشائية، بالإضافة إلى محركات الأجهزة الكهربائية كالمسالات والثلاجات، لافتاً إلى أن سبب تهريبها ارتفاع أسعارها في غزة نظراً لندرتها، مقارنة مع أسعارها في مصر، وقال: «نجني أرباحاً كبيرة عبر هذه التجارة ومن خلالها نساعد في تحسين الواقع الاقتصادي لعشرات العمال».

الأنفاق خطيئة اقتصادية

ويصف الباحث الاقتصادي حسن الرضيع، الأنفاق على طول الحدود مع مصر بـ«الخطيئة الاقتصادية الكبرى للحكومة الفلسطينية المُقالة بغزة»، لكنه لم يغفل عن أهميتها من الناحية الإنسانية في توفير المتطلبات الأساسية لسكان القطاع من السلع التي تمنعها إسرائيل تارة وتفرض عليها قيوداً تارة أخرى. ويؤكد لـ«الحدث» أن الأنفاق ساهمت في إدخال آلاف السلع والبضائع وخففت من حدة الأزمة الإنسانية التي عانى منها سكان القطاع منذ فرض الحصار عليهم عام 2006، وأضاف أن الأنفاق مع استمرار الحصار لم تعد تركز على إدخال السلع الأساسية والضرورية بل توسعت لتشمل السلع التي تمنع إسرائيل دخولها إلى القطاع كالمواد الإنشائية والوقود، لافتاً إلى أنها استحوذت على نسبة (40-50%) من حجم التهريب البالغ سنوياً مليار دولار أمريكي، وبيّن أن الفروقات الكبيرة في أسعار مواد البناء كانت فرصة للتجار وأصحاب الأنفاق للمخاطرة بإيصالها إلى القطاع



التعليم بألف خير...طمنوننا على المناهج

المنهاج الفلسطيني يروج لصورة نمطية عن المرأة

كتاب التربية الوطنية للصف الخامس يرى أن عمل المرأة أحد مشكلات الأسرة الفلسطينية

مدير المناهج لـ "الحدث": المنهاج الفلسطيني مراعي للثقافة المجتمعية بعيداً عن الصور النمطية

هو الآن ينتظر إجراء التعديلات الطفيفة أو الجذرية حسب ما ترى دائرة المناهج.

وعن هذا الموضوع، أكد مناصرة أن عجلة تطوير المناهج بدأت تدور وبسرعة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن العملية التطويرية للمناهج بحاجة إلى زيارة للكتب وبناء خطوط عريضة، وانتظار نتائج «التقويم»، ومن ثم يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن الإصلاحات.

وأوضح مناصرة، أن عملية تطوير المناهج، تشمل إعطاء دورات تدريبية للمدرسين، وإيجاد أساليب تدريس حديثة، إلى جانب التعديل والتقويم الذي يحتويه الكتاب كمنهج.

ونوه مناصرة إلى أن الخطة التطويرية للمناهج ستشمل جميع الصفوف وتتأرجح بين تعديل بسيط وآخر شاملاً.

وحول النفقات التي تحتاجها دائرة المناهج لإحداث خطة تطويرية خلال الأشهر المقبلة، يرى مناصرة أن التكاليف رغم حجمها، لن تكون إشكالية أساسية في تنفيذ الخطة التطويرية.

التعليم بألف خير .. هكذا طمأن وزير التربية والتعليم د. صبري صيدم، المواطن الفلسطيني، في مقابلة أجراها مؤخراً مع إحدى الإذاعات المحلية، مشدداً على خطة الوزارة الجديدة في «رقمنة التعليم»، الأمر الذي بدى أولوية للوزارة وقراراً استحدثته د. صيدم لربط الصفوف الأساسية من الثالث وحتى السادس، بحواسيب لوحية.

الحدث - آيات يغمور

الفلسطيني بطبعه يعتمد على الأم في تربية أبنائها بالدرجة الأولى.

ونوه مناصرة، إلى أن المنهاج لم ولن يعمل على تغريب الطالب عن بيئته المجتمعية، معتبراً أن الدور الذي تقوم به المرأة كأم هو أساسي في الأسرة، وبالتالي جمعها بين الدورين، أمرٌ يزيد من أعبائها، مؤكداً على أن المنهاج يحاول إيجاد توازن بين ما هو موجود في المجتمع وما هو مستحسن أن يكون، بعيداً عن المبالغة في الطرح، وبعيداً أيضاً عن تعزيز أي صورة نمطية للمرأة الفلسطينية.

ناشطة نسوية: طرح مشاكل الأسرة بهذه الطريقة هو طرح منقوص

من جهتها، أبدت المحاضرة في جامعة بيرزيت، رولا أبو دحو، التي تعمل في معهد دراسات المرأة، استهجانتها من الطريقة الإقصائية للمنهاج الفلسطيني في التعامل مع المرأة، واعتبرت طريقة الطرح الذي تناوله هذا الكتاب في تقديمه لمشاكل الأسرة، طرحاً منقوصاً، لا يحل في محتواه تعريفاً صحياً عن الأسرة، معتبراً عمل المرأة أمراً ثانوياً، ومقتصرًا على أن الدور التربوي إنما هو من واجبات الأم دون الأب.

ووجدت أبو دحو أن المنهاج الفلسطيني بهذه الصورة يعزز من الصور النمطية التي يحملها المجتمع عن المرأة، متغافلاً عن أهمية مشاركتها في سوق العمل، معتبراً عملها أمراً زائداً.

ومن جهة أخرى، أكدت أبو دحو، على أن هذا الدرس التعليمي، بعيداً كل البعد عن أساليب التربية الحديثة، ومشاركة الرجل في الأسرة مستثنياً دوره التربوي، ودوره في المنزل، معتبرة أن دوره الأساسي في الحياة إنما يشمل «الإعالة»، من خلال العمل خارج المنزل.

هل هنالك تعديل للمناهج؟

سبع سنوات احتاجتها وزارة التربية والتعليم لإقرار منهج فلسطيني، وأربعة أعوام أخرى كان من المفترض فيها أن تكون كافية لدراسة المنهاج وإدخال التعديل عليه بشكل دوري، وها

من هنا لاقى هذا الأمر استهجان البعض، حيث بدا لعدد من المواطنين أن على وزارة التربية والتعليم العالي تحديد أولوياتها بشأن المسار التعليمي في فلسطين وآلية تطويره، بدلا من القفز مباشرة إلى عوالم تقنية المعلومات.

ويبدو أن قرار وزارة التربية والتعليم، كان من المفترض أن يتزامن، أو أن يأتي لاحقاً لقرار يشمل إعادة النظر في المنهاج الفلسطيني، الذي يعاني من عدة إشكاليات، أبرزها جودته، وعدم حساسيته للنوع الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال، فإن كتاب التربية الوطنية للصف الخامس الابتدائي، في وحدته السابعة، التي تناولت مشاكل الأسرة الفلسطينية، يطرح المنهاج أن الأسرة الفلسطينية تواجه مجموعة من المشكلات هي:

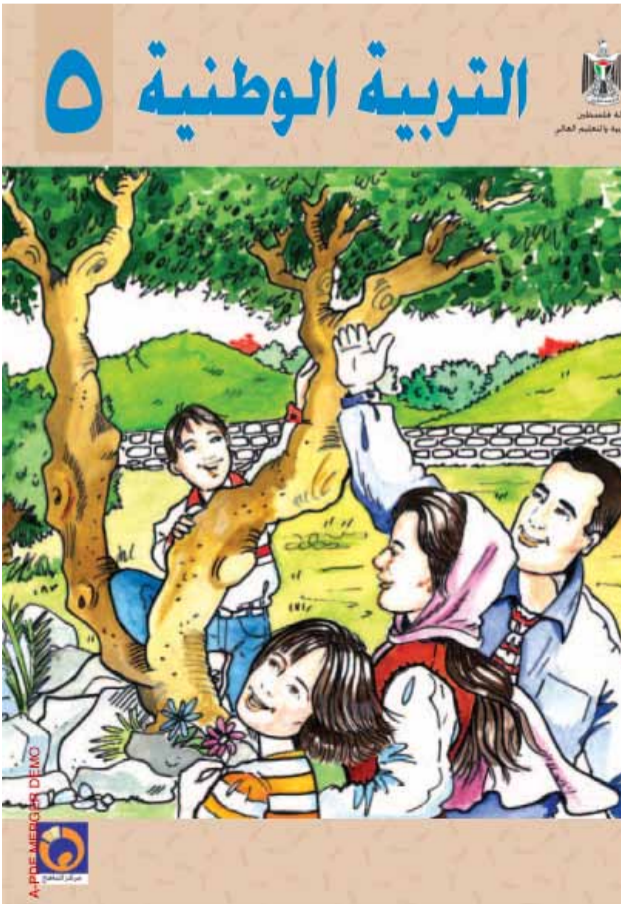
أولاً: الاحتلال، ثانياً، ثقافة المجتمع؛ ثالثاً: عمل المرأة خارج المنزل.

ويأتي تحت البند «ثالثاً» أن إشكالية عمل المرأة تسبب مشكلة للأسرة بسبب:

1- قلة المؤسسات التي تهتم برعاية الأطفال أثناء عمل الأم.
2- جمع الأم بين دورها ربة بيت، وعملها خارج البيت، مما يزيد من أعبائها.

وفسر علي مناصرة مدير عام المناهج الانسانية والاجتماعية في وزارة التربية والتعليم الأمر بأن هذه النقطة الواردة كمشكلة تعاني منها الأسرة الفلسطينية، إنما هي مرتبطة بالنقطتين التفسيريتين اللاحقتين. بمعنى، أن عمل الأم خارج المنزل دون وجود الدعم المؤسسي لها يسبب إشكالية للأسرة الفلسطينية؛ فضلاً عن أن المنهاج تعامل مع عمل المرأة المزدوج داخل المنزل وخارجه كعيبٍ إضافي عليها، الأمر الذي اعتبره مناصرة مجحفاً بحقها.

وكان التساؤل فيما لو كان الدور التربوي في الأسر مقتصرًا على الأم، فجاءت الإجابة من دائرة المناهج، على أن المجتمع



خطة تطويرية "إسرائيلية" للمواصلات ترسخ العنصرية

وتستثني الخطوط المقدسية !

الكرت الذكي: احتكار "إسرائيلي" واعتداء على حقوق المقدسيين

وتابع «الطويل» لـ«الحدث»، إن الوعود التي خرجت بها وزارة المواصلات، تعود إلى ثلاثة أعوام سابقة، لم تأخذ حيز التنفيذ بعد، رغم أن الخطة الجديدة باتت مفعلة.

ونوه الطويل أن خط باصات شمال القدس، يشهد يومياً خمسة وعشرين ألف مسافر بين مدينتي رام الله والقدس، الأمر الذي يجعل من الكرت الذكي مطلباً مهماً للمواطن الذي أثقلته تكاليف التنقل بين هذه المدينتين التي زادت الحواجز منها سوءاً.

وفي مقابلات عشوائية أجرتها «الحدث»، أبدى المواطنون «المقدسيون» استياءهم من هذا التهميش الواضح من قبل وزارة المواصلات، مبددين مقارنة بين تكلفة التنقل باستخدام الخطوط العربية، وتلك «الإسرائيلية» التي تدعمها حكومة الاحتلال من خلال وزارة المواصلات.

15 شيقل، تكلفة الذهاب والإياب من القدس إلى رام الله، كان من الممكن أن تكون 9 شواقل فقط، كتكلفة مخفضة تدعمها وزارة المواصلات، كغيرها من الخطوط التي يستخدمها القاطنون في بئر السبع وحيفا وتل أبيب، أي أن خسارة المسافر المتنقل بين الخطوط العربية تصل إلى ستة شواقل يومياً، أي ما يقارب 180 شيقل شهرياً.

فكان الجواب على هذه المقارنة، لدى شركة باصات الطويل، وغيرها من الخطوط العربية، في أن الشركة لا تتلقى أي دعم من أي جهة كانت، وهو ما يجعل من تخفيض تكلفة التذكرة أمراً غير وارد.

حقوق مقدسية منتهكة، وهو أمر ليس بجديد من قبل حكومة الاحتلال التي تهمش العرب أينما كانوا، لتكون المرافق في البلدات العربية الأنقص حظاً في كافة المجالات.

في أربع مدن رئيسية، بدأت وزارة المواصلات «الإسرائيلية» خطتها الجديدة في ربط المدن الأكثر حيوية وعدداً، بخط مواصلات واحد، عبر تفعيل آلية «الكرت الذكي»، فمنذ بداية كانون الثاني بدأت الإجراءات تدخل حيز التنفيذ في كل من بئر السبع، حيفا، تل أبيب، وانتهاءً بالقدس بعيداً عن البلدات العربية.

الحدث - آيات يغمور

بدوره، وجد المحامي معين عودة، في عزوف وزارة المواصلات «الإسرائيلية» عن إشراك الخطوط العربية، ضمن خطة المواصلات الجديدة، عنصرية ملموسة، موضحاً أن وزارة المواصلات لم تعلن بشكل واضح رفضها لضم الشركات العربية، إلا أنها بدأت تنفيذ الخطة دون تركيب الجهاز اللازم لقراءة الكرت الذكي داخل الحافلات العربية، الأمر الذي يحول دون استخدامه.

ورأى المحامي المطلع على هذه القضية، أن المعضلة تكمن في «التفرقة العنصرية» والتعدي على حقوق المواطنين العرب، مرجحاً توجه المجالس المحلية في هذه البلدات نحو القضاء، في محاولة أخيرة لاسترداد بعض من الحقوق الضائعة خاصة فيما يتعلق بقطاع المواصلات العامة، وتهميش العربية منها.

من جهته، أوضح مدير شركة مواصلات شمال القدس، رائد الطويل، أن وزارة المواصلات «الإسرائيلية» رفضت تزويد الشركة بالجهاز اللازم لتفعيل الكرت الذكي كآلية سفر جديدة، مضيفاً أن الشركة اقترحت شراء هذا الجهاز بنفسها والذي تصل تكلفته إلى 150 ألف يورو، إلا أن الوزارة رفضت ذلك.

خطة المواصلات تهدف إلى تخفيض تكاليف السفر خلال المواصلات العامة، بما تشمله من شركات الحافلات والقطار الخفيف، ليكون للمسافر بطاقة سفر شهرية، يتنقل عبرها في المواصلات العامة على اختلافها، وبسعر مخفف، دون تحديد لعدد المرات التي يستخدمها خلال الشهر الواحد.

40% من تكاليف المواصلات، يمكنه هذا الكرت الذكي أن يخفض من نفقات السفر للشخص الواحد، وهو ما بات المقدسي محروماً منه تبعاً لإجحاف وزارة المواصلات «الإسرائيلية» وإقصائها لشركات الحافلات العربية، التي تنقل آلاف المسافرين يومياً.

وتشتمل الخطة الجديدة، على عدة عروض تمكن المسافر من اختيار الأنسب، مخفضين بذلك تكلفة السفر، علماً بأن وزارة المواصلات «الإسرائيلية» تقدم دعماً لمساندة قطاع المواصلات العامة، وتبلغ تكلفة هذه الخطة 120 مليون شيقل لإنشاء محطات تعبئة وإرفاق الأجهزة داخل الحافلات في كافة الخطوط في المدن الأربعة الرئيسية.



49 حالة وفاة بين صفوف العمال الفلسطينيين في 2015

45 مفتش لـ 110 ألف منشأة في الضفة

من يحمي العمال الفلسطينيين من المخاطر الصحية الناجمة عن ظروف عملهم؟

ومن المسؤول عن تنفيذ سبل الوقاية من حوادث العمل؟

الصحة والسلامة المهنية مصطفى حنني، مبينا أن ظروف الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل غير موجودة، رافضا في الوقت ذاته تعميم هذا الوضع القائم على جميع المؤسسات والمصانع والورش الموجودة في فلسطين قائلا «إنه لا يمكن تجاهل من يطبق شروط الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل إلا أنه وحسب حنني فان «هناك تجاهل صريح لشروط الصحة والسلامة في الأراضي الفلسطينية».

من المسؤول عن ضعف وجود آليات الصحة والسلامة المهنية وأدائها

مدير عام التفتيش في وزارة العمل وفي محاولة لحصر المسؤول عن عدم توفير شروط الصحة والسلامة المهنية في العمل قال: إن كثرة الحوادث وسببها في بيئة العمل تقع على عاتق عدة جهات أهمها صاحب المنشأة نفسها، إذ يتغاضى بعضهم عن اعتماد إجراءات السلامة المهنية التي تنص عليها مواد قانون العمل لان توفيرها مكلف بحسب وجهة نظره مما يقف عائقاً أمام توفير هذه الإجراءات. ومن الأسباب الأخرى التي ذكرها ضراغمة تقع على العامل نفسه إذ لا يتقيد في كثير من الأحيان بظروف الصحة والسلامة المنهية رغم ان صاحب العمل يوفرها له بالإضافة الى عدم المعرفة وقلة الوعي في الثقافة والسلامة المهنية في بيئة العمل لدى العمال.

45 مفتش لـ 110 ألف منشأة

وما يزيد الطين بلة في زيادة حوادث العمل حسب ضراغمة عدم وجود العدد المطلوب من المفتشين ليقوموا بجولات على المنشآت والتأكد من وجود البيئة المناسبة في العمل، ويقول عبد الكريم دراغمة: إن الضفة يوجد بها نحو (110) ألف منشأة ينبغي على (45) مفتش ان يقوموا بجولات عليها للتأكد من توفر ظروف الصحة والسلامة المهنية وهذا مستحيل.

ويضيف دراغمة أن نسبة المنشآت التي يتم زيارتها فعليا هو من (8% إلى 9%) أي من (4,000 إلى 4,500) منشأة تضم نحو 50 الى 60 ألف عامل، وزيادة على ذلك يقول دراغمة: إن هناك ضعفاً لوجستياً مفقوداً لهؤلاء المفتشين إذ لا يوجد إلا سيارة واحدة لكل مديرية في كل محافظة وغير مخصصة لتقوم بجولات التفتيش.

وبين دراغمة أن المنشآت التي يتم تحذيرها بضرورة الالتزام بشروط السلامة المهنية لا تلتزم من أول جولة تفتيشية وتحتاج في بعض الأحيان أكثر من 3 جولات.

عمر فايز حمد قلاوة (43 عاماً)، من بلدة الجديدة في محافظة جنين، كان آخر ضحايا العمل، توفي متأثراً بإصابته جراء وقوعه من عمارة قيد الإنشاء داخل أراضي الـ48. العامل عمر قلاوة لن يكون الأول أو الأخير ضمن قائمة ضحايا سوق العمل سواء في الأراضي الفلسطينية أو داخل أراضي الـ48 نتيجة أسباب عدة أهمها عدم الالتزام بقواعد وشروط السلامة المهنية واستهتار أصحاب العمل بحياة العاملين لديهم.. وخاصة أولئك الذين يعملون في المستوطنات الاسرائيلية وداخل الخط الاخضر.

21 حالة وفاة في الضفة

وزارة العمل وحسب مدير عام التفتيش عبد الكريم دراغمة لـ«الحدث» فان الضفة وحدها شهدت خلال العام 2015 نحو 608 اصابة داخل سوق العمل الفلسطيني منها 21 قاتلة معظمها اثناء العمل في قطاع البناء. وحول الوفيات داخل الخط الاخضر والمستوطنات في صفوف العمال الفلسطينيين بين دراغمة أن هناك نحو 28 إصابة قاتلة، ومعظمها خلال العمل في قطاع البناء. بدوره أشار اتحاد نقابات عمال فلسطين الى ان حالة الوفاة في صفوف العمال الفلسطينيين خلال العام 2015 بلغت 46 حالة منها ثلاثة وعشرون في الضفة ومثلها في سوق العمل الاسرائيلي. وأشار في تصريحات لـ«الحدث» ان هذه الارقام هي مؤشر خطير ويتطلب وضع إجراءات عاجلة ووقائية للحد من حوادث العمل.

الصحة والسلامة المهنية موجودة في القانون فقط

ومن خلال المعطيات المتوفرة عن عدد الوفيات والاصابات والمتكررة فيتضح أن إجراءات الصحة والسلامة المهنية موجودة في القانون فقط، إلا أنه في الممارسة العملية بصورة قليلة وبصورة متفاوتة من قطاع إلى آخر.

ويؤكد مدير عام التفتيش في وزارة العمل عبد الكريم ضراغمة أن قطاع البناء والتشييد هو من أكثر القطاعات التي لا تلتزم بظروف الصحة والسلامة المهنية، الأمر الذي أكد عليه عضو اتحاد نقابات عمال فلسطين ومسؤول

الحدث- حيدر دغلس

حسب قانون العمل الفلسطيني فإنه «تقع على صاحب العمل المسؤولية الاولى عن سلامة وصحة العاملين في المنشأة..وعلى صاحب العمل ضمان ظروف عمل ملائمة للسلامة والصحة المهنية بالحد والتأكد بأن الأمور الكيميائية والبيولوجية والفيزيائية تحت المراقبة الفعلية والتحكم بدون أي مخاطر على الصحة».

ويتعرض العمال في أماكن عملهم لمخاطر صحية ونفسية عدة في أثناء قيامهم بمهامهم في مختلف القطاعات سواء في ورش البناء والمصانع أو غيرها الكثير من المهن كالدهان التي يتنشق فيها العاملون روائح مضرّة بالصحة أو في المناجر التي يعمل غبار الخشب فيها على زيادة نسبة الأمراض الصدرية، عوضاً عن إصابة معظم العاملين بالآلام الظهر والرقبة وعدم توفر المياه الصحية الصالحة للشرب في أماكن العمل.

وخلال العام 2015 وحسب التقرير الاولي لوزارة العمل في تصريحات لـ«الحدث» شهد وفاة 49 عاملاً سواء نتيجة عملهم في محافظات الضفة أو في مناطق الـ 48 والمستوطنات الاسرائيلية..فمن يحمي العمال الفلسطينيين من المخاطر الصحية الناجمة عن ظروف عملهم؟ ومن المسؤول عن تنفيذ سبل الوقاية من حوادث العمل؟ وهل صاحب العمل يوفر بيئة العمل المناسبة فيما يتعلق بالصحة والسلامة لتجنب تلك المخاطر؟

حسب وزارة العمل الفلسطينية فان القوانين موجودة...لكن ما الذي يحول دون تطبيقها وفرض رقابة عليها؟



تنبيه وتحذير واغلاق وهي غير رادعة ولكن ليس امام المفتش الا ان يلتزم بالقانون .

ويضيف دراغمة «أن المخالفين ومن يحولون إلى القضاء تفرض عليهم غرامة قيمتها من 100 الى 500 دينار، مبينا ان الوزارة تغلق سنويا من 40 الى 50 موقع عمل» .

شركات التامين تتحمل مسؤولية

ورأى مسؤول التفتيش في اتحاد نقابات عمال فلسطين مصطفى حنني أن شركات التامين يقع أيضاً على عاتقها مسؤولية ضعف الصحة والسلامة والمهنية في ظروف العمل مشيراً إلى أن ما يهمها فقط هو أن تاخذ الاموال من المشغلين .

وأضاف «أن شركات التامين يجب عليها قبل الموافقة على تأمين المنشآت والعمال أن تقوم أولاً بالتأكد من توفر إجراءات الصحة والسلامة المهنية».

اتحاد عمال فلسطين والنقابات تتحمل المسؤولية

ويرى مسؤول التفتيش في اتحاد نقابات عمال فلسطين مصطفى حنني أن الاتحاد دوره رقابي وليس تنفيذي الا انه يقع على عاتقه مسؤولية في تنفيذ هذه الاجراءات التي تقلل من إجراءات الصحة والسلامة المهنية.

وأضاف أن هناك قصوراً في الاتحاد والسبب هو النقابات العمالية الموجودة داخل الاتحاد والتي لا تقوم بدورها بالشكل المطلوب، واستطرد « الدور الأكبر يقع على كاهل الجهات المختصة ممثلة بوزارة العمل والحكومة والتي عليها أن تراقب وتضع حدا لحالة الاستهتار بالعمال» .

«وفي المحصلة فان الحل الامثل لوضع حد لهذه الظاهرة يجب ان يكون نتاج عمل مشترك من قبل جميع الاطراف الحكومة ممثلة بالوزارات المعنية ونقابات العمال والمشغلين والمقاولين والعمال».

عقوبات رادعة على المخالفين مما يسهل من توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية، وبالتالي يقلل من الاصابات داخل العمل.

وأشار إلى أن الغرامات المالية التي تفرض ضد المخالفين بتوفير وسائل الصحة والسلامة المهنية كافية أمام ارتفاع معدلات الاصابات والوفيات.

ورأى حنني أن هناك تراخي من قبل وزارة العمل والمفتشين تجاه المنشآت المخالفة مضيفاً أن المفتشين بحاجة إلى تدريب وتأهيل .

ويرى مسؤول التفتيش في وزارة العمل عبد الكريم دراغمة، أن وضع حد لهذه الظاهرة بحاجة إلى تكاتف كل الجهات المختصة والشركاء بالعمل على تطبيق السياسات التي وضعتها اللجنة الوطنية لشروط الصحة والسلامة المهنية.

وبين دراغمة أن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز ثقافة الوقاية في المجتمع الفلسطيني وهي مسؤولية مجتمعية، وهي ضرورة ومن أجل تحقيق هذا الهدف، مبيناً أن وزارة العمل قامت بإنشاء معهد الصحة والسلامة المهنية في جامعة البوليتكنيك في الخليل ويقدم خدمات التدريب الخاصة في مجال الصحة والسلامة .

وأستطرد مدير عام التفتيش، ان هذا لا يغني عن توفير الاجراءات الضرورية لقيام الوزارة بدورها على أرض الواقع من توفير 250 مفتش وسيارات دفع رباعي، معرباً عن أمله بان يتم توفيرها خلال موازنة العام 2016.

عقوبات على المخالفين ولكن..

ويرى مدير عام التفتيش في وزارة العمل أن هناك مجموعة من العقوبات تتخذ بحق المخالفين من أرباب العمل من قبل مفتش العمل وضمن القانون المتاح له...لكنه شدد على أن هذه العقوبات هي غير رادعة.

وأضاف أن مجموع الإجراءات التي تتخذ من قبل المفتشين هي إجراءات قياسية اذ يتم اتخاذ 7000 اجراء ما بين

وزارة العمل مقصرة في القيام بدور المفتش

ويعتبر مصطفى حنني أن وزارة العمل يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في توفير بيئة عملية سليمة من خلال القيام بدور المفتش على المنشآت، إلا أن هذا ما تفتقر له وزارة العمل لأن عدد مفتشيها قليل جداً مشيراً إلى أنه تم مطالبها بتكثيف زياراتها وزيادة عدد المفتشين، الا انه لم يلحظ أي تغيير على الوضع القائم.

وشدد حنني على رفضه للمبررات التي تسوقها وزارة العمل حول عدم وجود الدعم اللوجيستي للقيام بدورها، مبيناً أن الحكومة مجبرة بتوفير كافة الإمكانيات للحد من هذه الظاهرة.

ورأى مسؤول التفتيش في الإتحاد أن المسؤول المباشر عن توفير الصحة والسلامة المهنية هو صاحب العمل الذي وحده يتحمل كامل مسؤولية تأمين بيئة عمل.

وأشار حنني إلى أن العمال يحتاجون إلى التعاون من أجل تطبيق برنامج الصحة والسلامة المهنية بشكل ملائم من خلال احترام الأنظمة والقواعد وتطبيقها لتقديم الحماية من المخاطر المهنية والوقاية من المخاطر المهنية.

كيفية العمل على وضع حد لهذه الظاهرة

يعتبر حنني أن وضع حد لهذه الظاهرة يتم من خلال اتباع عدة طرق من بينها وضع عقوبات صارمة ضد من يخرق قوانين الصحة والسلامة المهنية، ويتسبب في وقوع عدد من الضحايا في صفوف العمال الفلسطينيين ووضع السياسات والبرامج الوطنية .

وبين حنني أن العقوبات الموضوعية ضد المخالفين غير رادعة مما تجعل أرباب العمل غير أبيض بتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية، الأمر الذي يحتاج إلى وضع جهود جبارة في البداية من خلال إصلاح القانون بوضع

سينما...

حرب النجوم .. الجزء السابع

بقلم / أيمن دراوشة

starwars/ part 7

خيال يخطف الأبصار
القوة تنهض

تاريخ الطرح: ١٨ ديسمبر، ٢٠١٥ (الولايات المتحدة)

المخرج: جاي جاي أبرامز

الموسيقى من تأليف: جون ويليامز

مؤلف القصة: جورج لوكاس

السيناريو: جاي جاي أبرامز، جورج لوكاس، لورانس كازدان
البطولة:

هاريسون فورد / ديزيريدلي / كاري فيشر / آدم درايفر /

أبهر الجزء السابع من سلسلة حرب النجوم الشهيرة محبي أفلام الفضاء حينما جنح مؤلف الفلم ومبتكر شخصه جورج لوكاس إلى خيال إبتكاري مدهش من خلال دراما فضائية خرافية مثيرة ، ومؤلف القصة هو نفسه مخرج الأجزاء السابقة من الفلم ، وهو مخرج عبقرى تميزت أفلامه بالفانتازيا والتقنيات المبهرة حتى قبل تطورها .

بالإضافة لهذه السلسلة شارك جورج لوكاس زميله المخرج العالمي المعروف ستيفن سبيلبرغ في إنتاج أشهر الأفلام التي أثارت ضجة في عالم السينما وفي شتى أنحاء العالم مثل فلم ويلو والشبح الصاحب وسلسلة إنديانا جونز التي تتحدث عن مغامرات عالم الآثار الشهير إنديانا حيث يشطح سبيلبرغ بعيدا بإبتكاره هذه الشخصية التي أصبحت فيما بعد ألعاب كمبيوتر وملصقات ، فيما تم تصوير الجزء الثالث من فلم إنديانا جونز في البتراء الأردنية المعروفة .

نعود إلى المؤلف المخرج جورج لوكاس الذي لعب دور المؤلف في الجزء الأخير من فلم حرب النجوم ، والتي اتسمت كل أفلامه بالخيال ، مخالفا زميله سبيلبرغ الذي نوع في أفلامه من خيال إلى أكشن إلى تراجيديا ، وحتى الكوميديا ، وقد اشتهر المخرج الأخير بفلم الدينوصورات وفلم اللون الأرجواني الذي يحكي قصة اجتماعية حقيقية مشوقة ، وهذان المخرجان من المعروف أن أفلامهما تحصد ملايين الدولارات فخيالهما وتعاونهما معاً لا بد أن يثمر عن ملحمة إبداعية وخيال بتقنيات لم تستخدم من قبل . ويذكر أن الفلم الذي أثار ضجة كبيرة ، قد حقق إيرادات هائلة وصلت إلى 225 مليون دولار في الأسبوع الأول لعرضه .

وقد عاد الفلم بعد غياب دام قرابة عشر سنوات على عرض الأجزاء السابقة من هذه السلسلة ، ويتعدد الأجزاء واستمرار النجاح ، حدث تحول كبير لتلك الأفلام التي لم تعد مجرد أفلام سينمائية بل أصبحت علامات تجارية نتج عنها مليارات الدولارات ، وقد جرت العادة في الأفلام المجزأة الضخمة في هوليوود ، أن يفصل بين إنتاج الفلم والآخر عامان إلى أربعة أعوام على الأكثر ، إلا أن سلسلة أفلام حرب النجوم وسلسلة إنديانا جونز خرجت عن هذه القاعدة حيث توقف الأول مدة عشر سنوات ، والثاني خمس عشرة سنة ، رغم النجاح التجاري الكبير الذي حققته الأجزاء السابقة . وفازت سلسلة إنديانا جونز مجتمعة بثمان وثلاثين

جائزة سينمائية، بينها ست من جوائز الأوسكار، وتم إعادة عرض الأجزاء الثلاثة الأولى في أكثر من 100 محطة تليفزيونية في كل أنحاء العالم ، وبالتالي يصعب التعامل مع تلك النوعية من الأفلام في شكلها المفرد ولا باستخدام معايير النقد التقليدية !
ملخص قصة الفيلم :

تقع أحداث الفيلم بعد 30 عاماً من هزيمة الإمبراطورية وموت (دارت فيدر) القائد النافذ في الإمبراطورية الكائنة في المجرة ، وتتبع القصة شخصيات ثلاثة قادة جدد يبرزون على الساحة بالإضافة إلى الشخصيات المعهودة من الأجزاء السابقة ...

والفيلم الذي يمثل الجزء السابع في السلسلة يعيد نجومًا أساسيين مرة أخرى على الشاشة أمثال هاريسون فورد وكاري فيشر ومارك هاميل، فضلا عن انضمام النجمين البريطانيين ديزيريدلي وجون بويجا ضمن طاقم الفيلم .
غير أن الشخصية الرئيسية تبدو ري، التي تلعبها ريدلي ابنة هاريسون فورد .

كما ظهرت الشخصية الشريرة الجديدة للفيلم، وهي شخصية كيلو رين، التي يجسدها آدم درايفر، ضمن لقطات الإعلان وهو يقول : «لن يقف شيء في طريقنا، سأنهي ما بدأت أنت»، متحدثا إلى قناع مسخ .

الفلم مزيج رائع بين القديم والجديد متمشياً مع جمال حرب النجوم القديم ، إضافة على اللمسات السحرية والتقنيات الحديثة في التصوير التي لم تكن متوفرة في الأجزاء السابقة .

الفلم يركز بشدة على العاطفة والتاريخ المرتبطين بهذا الكون ، وقد جاءت نهايته مغايرة لكل التوقعات خاصة مشهد قتل الابن لوالده بطريقة تراجيديية مؤلمة .

صراع قوى الخير مع قوى الشر جدلية الكون التي لا تنتهي ، ولذلك فالفلم لم يظهر نهاية الأشرار بقتلهم ، وإنما ترك النهاية مفتوحة على أمل إنجاز جزء ثامن .

عشر سنوات بين إنتاج الجزء السادس والجزء السابع ، وسبب هذه المدة الطويلة تعود ببساطة إلى عدم رضا مخرج الفيلم السابق جورج لوكاس للصوص السينمائية التي قدمت للفيلم الجديد ، وذلك بسبب ركاكتها وضعفها ، مما حدا به إلى مشاركة اثنين من طاقم الفلم لكتابة سيناريو الفلم ، وهذا ينم على دقة وفكر راق ، فالمخرج والمؤلف من أشهر وأعظم ما عرفته السينما ، وتعاونهما معا في السيناريو شكل علامة فارقة أسهمت في إخراج الفلم على هذه الصورة المبهرة والمثيرة للعيان .

وما يميز الفلم خلوه تماما من مشاهد الجنس والدماء ، بالرغم من عنفوانه ، مما يجعله فلما عائليا صالحا لكل الأعمار .
كلمة أخيرة لا توجد سينما حقيقية ، فالسينما الحقيقية هي السينما الأمريكية بدون مناسف ، وبدون مناقشات بحيث تشعر حينما تشاهد إحدى روائع الأفلام الأمريكية سواء الاجتماعية أو الخيالية أو حتى الرعب والكوميديا بأن الجانب الآخر من السينما ، هو جانب تافه رخيص موضوعا وتقنيا ، خصوصا الأفلام العربية منها التي تركز على الجنس والإباحية لاستجداء الجمهور ، وربما التجديف بالدين أو الكوميديا المبتذلة الهابطة إلى الحضيض .

قد قال لي ...

لـ الشاعرة: عبلة جابر

قد قال لي والريح تعصف ناري
والحزن بعض عتابي:

«الليل فكرة هارب

عرف الخبيثة فاستجار بيابي
أني فتحت له السماء معابرا؛

ضل الطريقة والطريق وغاري»

وهناك قرب الشمس خلوة عاشق
ترك الخليفة والهوى ...

وأتاني

سفع الدموع قوافلا

ثم ارتقى

أيراني!*

إني أراه كمثل حلم عابر

بين الظلال وتربتي وفضائي

عاف الفناء بسجدة أو نظرة لجناني

عاف الخلود كأي شيء مارق،

اكسير صبر كي يقيم ندائي

وأراه..

يُمسك في الصباح نشيده..

حزن الغريب سلالماً لسماي

دمعاته الأهات تسبق بوجه

سكراته..

جمراً تشب بذاتي ..

وأراه...

يسكب جرحه قربان طهر للعبور

الآتي

وصفاته الأمواج تشبه قلبه

محكومة بأصابعي ورهاني

يغفو على شيء، يصير لصدده

وبه اختصام الحب والنسيان

وتكاملت أضداده

فكأنما فيه اقتران الروح بالسيطان

أرضية، نزعاته،

أهوائه..

شهواته..

فتنزلت في وصفه..

كلماتي..

وأراه ..

يُحرس ظلّه

ويعيد تهيئة المدى لدعائي ..

*

رباهُ إني والذنوب تشدني

أوي لركنك

فاستجب صلواتي

«جسدي الضعيف رهين موتٍ قادم

نهش الغراب الآن بعض حياتي»

إني هزرت جذوع بوح حارق

ناديت ربّي:...

أجهضت عبراتي

لا نهرٍ تحتي أو غلامٍ يرُدني

ويقول أمي: أبشري بكلامي

«ها قد أتيتك والنجوم سواطعا

حرس القلوب تخاصموا بغرامي

والله أكبر من قتال غرهم

والله أطف أن يبيح دمائي

الله حبُّ والمحبة دينه

ما ضره ...

جهلي ولا أخطائي»

**

صمتي شموع راح يذوي بعضها

والصبر في معق الأحران

برد يسافر في الضلوع كأنما قدر

المحبة دمعة ورجائي:

يا ليتها... روجي تغادر طيفها

يا ليتها.. لو لم تكن أحلامي

يا رب إني والرحيل يؤرني

أوي لدفئك

فاحتمل أهوائي..

عمري نشيد للغياب كما الردى

لي قبلتين توحدني وفنائي

**

أمأه..

عودي للديار وحدتي:

«لا خوف إني قد شهدت بلادي ...»

قولي لهم:

«لي جرح هذي الأرض أحفظ وشمه

مذ غيبتني في المدى أشلائي

لي خمرة التطواف حين رأيته

حلم يطل بأعين الشهداء»

جرحان من شق العيون

تسلفا

دمع البيوت وتينة الغرباء

وجهان للمد الذي في خاطري

طوفان عشق مثقل برمادي

«يا قوم إني قد شهدت ضياعنا

ومتاهة مفتوحة الأنحاء»

ربااه

أرضي عاقر

وطني عجوز

والمدى أعياني

رباااااا هذا ظل طيف وجودنا ...

صور تكرر نفسها..

أتراني؟!*

فيقول لي:

إني اصطفيتك للقصيد والندى

واخترت روحك كي تكون ملاذي

وصنعت قلبك خالصا

طهرا على طهر بدى

كم غار منك ...

ألف ألف ملاك!

ونفخت فيك سر كل حقيقة

ألف الوجود وآية الإسراء

لو قلت: «ربّي»؛ جنّت فيك مهرولا

إني هنا متفرد ببقائي ...

ضوء في الدغل

حمي مصباح: السكن في بيت الموسيقى

محمد الأمين سعدي/شاعر وأكاديمي جزائري



في بيته الصغير، القائم في زقاق قديم في حي شعبي عريق بمدينة مشرية، والذي هو أصلاً الاستوديو الذي كونه بعرق جبينه، وعلى مر سنوات طويلة من التعب، يبتكر حمي مصباح عالمه الخاص، يرفع جباله بالأنغام، ويلون سماءه باللحون، ويعطر أرجاءه بالمحبة. أول ما تلج إلى الحوش تقابلك تينة هرمة، وتواجهك أوراقها



التي يبست هذه الأيام فتحوّلت إلى فراش كلما قام بإزاحته عاد للتكوم مصراً على جعل الأرضية قطعة من حديقة. على يمينك باب خشبي عتيق يؤدي إلى غرفتين متداخلتين، ويحتضن عالماً بكامله من الفن. يواجهك أول ما ترى على الجدار آلة البرق، تحتها ثلاثة جرار مصنوعة خصيصاً لإصدار نوع فريد من الإيقاعات، بقربها مباشرة ترى نافورة طينية اصطناعية تصدر على الدوام رفرقة الماء، على يسارها موقد قديم موصول بموقد كهربائي به شاشة تتراقص فيها السنة اللهب المغربية، بقربه آلة قيثارة بنية اللون. ثم تجد الطريق إلى الاستوديو الذي هو في الآن نفسه غرفة النوم، النوم في حضن آلهة العزف الجليلة. يقابلك بيانو كيبورد من ثلاثة قطع، والرابعة تحت السرير، على الجدار المواجه مكتبة اجتمع في رفوفها الكتاب مع مقتنيات أثرية متعددة (آلة لإحراق الطيب والبخور، دف، مسدس للديكور تقليدي، آلة الشيشة... وغيرها). يشتغل حمي موسيقياً، في فرقة أفراح مشرية التي تغني في الأعراس

والحفلات طبعاً مغربية مختلفة، وفي البيت، يشتغل على معزوفة موسيقية يبنيها على أساس أغاني تراثية أهمها أغاني الشلال الأدرارية التي يحاول أن يدخل عليها الحاناً معاصرة تنتج حوارية بين أصوات الماضي وصوت الحاضر، بين أصالة النغم الصحراوي القائم على ربع المقام وأنغام أخرى. في الأيام الأخيرة صرت كثير التردد على بيته، أحاول دوماً أن أعطي للقسيمة ما تحتاج من خبزة المعارف، وللشهادة هو رجل كريم جداً، شلحي من قصر بوسمغون، ومن أحوال جميعهم يعزف على آلة معينة، لا أحد في مدينة مشرية يجهل عائلة فلاح التي تضم أفراداً كثيرين كلهم موسيقيون. يعجبني في حمي إصراره على العمل، على الحلم، على تحقيق متعته في الحياة بالفن. يشتغل هذه الأيام على أغنية للشلال محالوا أن يضيف إليها ما يمنحها مسحة عصرية. من أحب مقاطعها بالنسبة لي:

«سامية سيدي زين البنات الأدرارية ساكنة في الواحة زين لبرور الشروينية».

يشتغل حمي في صمت، ولكن أيضاً في تهميش كبير، في بلد لا يوفر لفنانيه ما يليق بما يقدمون، ما يشجع على مواصلة الطريق صوب الاختلاف والإبداع. في الجزائر بكل مواردها وتاريخها، تسمع عن كاتب مرض ولم يجد بما يعالج، أو فنان بلا تأمين صحي لأنه لا يعمل في مؤسسات الدولة، أو مطرب كبير منسى لأنه تقدم به السن، وتسمع وترى العجائب في واقع فتح صدره للرداءة التائفة إلى بقايا الربيع يتصارعون عليها بعد أن شبع أسيادهم بما في الطبق من لذائذ الأكل والشرب. أكتب عن الصديق حمي مصباح، الإنسان الجميل والفنان الأجل، وأعبر من خلاله عن وجع جيل بكامله يحاول أن يكون جميلاً رغم محاصرته من

طرف القبح، يحاول أن يبدع ويضيف رغم العراقيل الكثيرة التي يعاني منها، والتي تجعل كثيراً من أبنائه يستسلم لأن الفن في الجزائر ليس مجلبة للرزق. في هذا السياق أذكر قصة طريفة مع كاتبة فرنسية التقيتها في أحد المهرجانات، سألتني: «ماذا تفعل؟»، ففهمت أنها تسأل عن عملي، قلت: «أقوم بالتدريس»، قالت: «وبم تشترك في هذه الأمسية؟»، أجبت أنني شاعر. فاندعشت كيف أقوم بعميلين في وقت واحد. فأفهمتها أنني أدرس لأحصل الرزق، وأكتب مجاناً في بلد لا حقوق فيه للكتاب والمبدعين. لم أر من قبل أجنبية تضرب رأسها بكتلتا يديها كما كانت تفعل جدتي يمينية، لكنها فعلت وتحسرت كثيراً وفي الآن نفسه أبدت إعجاباً كبيراً بالمبدع الجزائري الذي يكتب أو يعزف أو يغني في هذه الظروف القاسية التي لا تساعد مطلقاً على الفن. أحببت يا صديقي القارئ أن أنقل لك صورة فنان شاب، من الجزائر، من جنوبها الغربي، تحديداً من مدينة مشرية الحارة صيفاً والباردة جداً شتاءً، والباردة أكثر حين تهمش أبنائها وفنانيها..

أبجدية ضوء

المعقول واللامعقول في العقل العربي..

إبراهيم رحمة

الذات وفهم الواقع وفهم الزمن، لزموا جملة مواقف تكرارية على رأس كل سبعين سنة، وكأنهم لم يجدوا عنها بديلاً. ما يحدث في الأعوام الأخيرة، من انهيار لأنظمة ليس فقط سياسية، بل أنظمة اجتماعية وثقافية، في المربع العربي، هو بمثابة جرس إنذار، مثلما ذكرت سابقاً ورغماً تكرارته السانحة، إلا أن عناصر هذا المربع لم تفقه أبعاده بعد، ولم تتخذ الآليات الضابطة له أو الكابحة، ولم تتخذ المعادلات التي ترجع به لمصلحتها. هي تظل (هذه العناصر) تعمل بغير إدراك لصالح الآخر الذي كل جهده هو السيطرة على مقدراتها، وكان له ذلك في عملية تكرارية. يبدو الأمر مدعاة للسخرية، أن يقوم فصيل عربي بضرب فصيل من جنسه حدّ الفناء، في الوقت الذي كان منذ فترة يسيرة يشجب ضرب فصيل عربي لفصيل من جنسه (نضرب هنا مثلاً: حالة السعودية - اليمن، وحالة العراق - الكويت)، أو أن يقوم فصيل عربي بتذكية حرب داخل فصيل من جنسه بدعوى نشر الحرية في الوقت الذي هو يمارس كل صنوف الانغلاق، كل هذا دون إغفال الحالة الفلسطينية (والصمت فيها أبلغ من كل كلام)، إن التخبط واللبخطة في المفاهيم وعدم انتظامها لدى العقل العربي، وهذا دون أن نتمادى في مناقشة عقيمة وجدال عمم مع من أو من على حق ومن على باطل، فالمحصلة واحدة، والأرقام هي من تتكلم في النهاية، قلت إن التخبط واللبخطة قد حسما الرؤية ومن بعدها النتيجة، وهي أن العقل العربي سيظل لقرن آخر على أقل تقدير، يعاني في منطقة ما تحت الصفر، هذا ليس بذكاء من عدوه الطبيعي، إنما هذا بغيا من عناصره الطبيعية. وعلى هذا سيظل اللامعقول معقولاً في العقل العربي، والمعقول تهمة لا براء منها. بسكرة في: 10 جانفي 2016

يبدو العنوان مجرد لخبطة من مفرداته، لا سيما من وجهة النظر العلمية كما وجهة النظر الأدبية وحتى الفلسفية، غير أن ما ترسب في العقل العربي منذ قرون نتيجة الهزيمة المتراكمة والحكم المسبق لما يحدث حوله، وكذا التآكل البيئي، أدى لا محالة إلى ترسيخ هذا



الاتجاه، اتجاه تالقي المعقول واللامعقول في العقل العربي. إن الراهن الذي في مظهره موهن لأي بادرة أمل من أي فصيل كان، وموهن لأي فرد لا على التخصيص، هو راهن من منظور عربي بحث يرسم له هذا المظهر، بينما هو في حقيقته يحمل في رحمه كل أدوات الاستنهاض، وكل أدوات الخروج من منطقة ما تحت الصفر التي يدور في مركزها ساكنة المنطقة العربية. فميزة العقل العربي القوية هي في وحدوية منطوقه، واتفاق رابطة الدم لديه، كما في وحدوية زخمه الديني، الذي يبدو منقسماً، غير أنه في جوهره دين وحدوي سلامي، على اختلاف الطوائف، من مسيحية أو مسلمة أو صابئة، هذه الميزة التي لا تكون في أي جهة أخرى من المعمورة، لم تكن في هذه البقعة عبثاً، بل هي كناعم للحياة، ناظم لها، وإن هذا الآخر (عدو الشرق اصطلاحاً) والذي مناط سيادته الكونية هي السيطرة والعبث بالمكون الديني أولاً ثم العبث بأولويات العقل العربي، بكل أسف نسجل انسياق جهات عربية، عن حسن نية أو سوئها، وعن جهل يبدو في كثير علماء، انسياقهم في عملية الهدم الذاتي، عوض الخروج من دائرة التصور الشخصاني لكل ما يصادفهم، هذه الجهات العربية وعوض فهم

هنا نلتقي

وتر الورد

أنور الخطيب



فتلقين شعراً كآلهة البنفسج ترقصين مثل ظلال النيبذ تخلعين حروف اللغات عن اللعنات ونمضي إلى حفلة الزجل المرمرى، يا وردة البلد المسجى في جحيم الوقت يا لغة الجبال الموشاة بالموت يا هجرة الحروف فوق زار الدفوف احملي رسول المواجه فوق حاجبيك واغمضي عيني لوزتيك كي يرى الطيور وقت النشور ويمضي، إلى إله الذنوب العلي ليصرخ عند باب الجحيم: أنا الشقي يا شهقة الندم اكتبي فوق ظهري ما بصدرك ونبجو من تفاسير المتاهة نحو التمذد فوق السراط الطري حيث أنا، على يسار الكلام؛ أسير النسيم على الأديم، وحيث أنت على يمين اليمام؛ تحضرين العشاء الأخير الشهي

ل ليتني أكثر دفناً أذوب قطبي حديقتك ونمضي إلى صيفنا المخملي ليتك حارسة الغيم تلهو بنهديها على وقع لأزورد فاكهة الموج تصنع إكليل نخل لمنحدر اللؤلؤ تدعو نرجسة النهر كي تتفتح أو تنفخ في قصب السكر أهزوجة لتكتمل الوليمة حول مائدة الندى الوحشي، أعانق فيك المسافة بدءاً من أول العزف على وتر الورد حتى آخر زلزلة لخاصرة اللحن البربري

”سلطة الشركات العملاقة.. ونهب الكوكب الأزرق..!!“

بقلم: رائد دحبور

هذه الإمبراطوريات التي ترونها في الغرب، تحديداً، ومع ما لها من نفوذ في ساحات العام المختلفة؛ وبمكوناتها السياسية وبحكوماتها؛ ما هي إلا إحدى مظاهر سلطة الشركات الرأسمالية العملاقة، مُتعددة الجنسيات والعايرة للقارات؛ وهي ثمرة التحالف بين رأس المال والتكنولوجيا بكافة مظاهرها التطبيقية من استغلال واستثمار الخامات والموارد إلى صناعة المواد الإستهلاكية والخدمات، وهي ثمرة التحالف بين احتكار موارد الطاقة والنفط والسياسة.

فكثير من الذين احتلوا مواقع المسؤولية؛ وتحديداً في الولايات المتحدة، تدرجوا من مدراء عامين للشركات متعددة الجنسيات وللبنوك الرئيسية الكبرى؛ إلى رؤساء ووزراء خارجية ووزراء دفاع؛ ومثال ذلك: «بيتر ماكنمارا»، وزير الدفاع

الأمريكي الأسبق، فمن مدير عام لشركة فورد إلى مدير عام للبنك الدولي إلى وزير دفاع في ستينيات القرن الماضي؛ ومثال ذلك جورج بوش الأب؛ من مدير عام لشركة «بيكتل» وهي شركة بناء وإنشاءات متعددة الجنسيات؛ إلى نائب للرئيس «ريغان» إلى رئيس.

والأمثلة على ذلك كثيرة؛ منها: كاسبر واينبرغر؛ كوزير دفاع؛ وجورج شولتز؛ كوزير خارجية؛ وجيمس بيكر؛ كقادم من بيئة شركات النفط في تكساس؛ وليس آخرهم جورج بوش الابن كمدير في شركات النفط في تكساس كذلك.

كل هؤلاء جاءوا من عمق نظام الإقتصاد الدولي الرأسمالي الذي صيغ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لاقتسام العالم ونهب ثرواته؛ والذي استند إلى الشركات العملاقة العابرة للقارات؛ وإلى مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ وإلى مؤسسات وهيئات التنمية الأمريكية؛ التي تتخذ من برامج الإقراض والتنمية ستارا للهيمنة والسيطرة على العالم؛ ووسيلة لرهين إرادة شعوب وحكومات، ما يسمى، بالعالم الثالث. من الصعب فهم حركة التاريخ دون فهم وتحليل دوافع الذين أسهموا في صياغة قواه الدافعة، وفي تشكيل مساراته وتحديد اتجاهاته، فالتاريخ وأياً كانت التعريفات التي تناولت مفهومه، هو في الحقيقة مجموعة العوامل والأحداث المتصلة المتفاعلة المترابطة التي صنعها أو أسهم في صنعها الأفراد أو المجموعات البشرية أو الشعوب والأمم في حركة تدافعهم وصراعاتهم أو تفاعلهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عبر الزمن والجغرافيا على حد سواء.

لم يثبت التاريخ يوماً أن الحروب، على سبيل المثال، قد شنت لذاتها؛ وإنما لأسباب تتعلق في الغالب بالموارد وبضروقات التوسع التي كان يفرضها تنامي الحاجات وزيادة مناسيب تأثيرات دوافع تلبيتها وإشباعها في سياق حركة تطور البنى الفوقية والتحتية للمجتمعات وزيادة أعداد أفرادها وتطور منظوماتها الاقتصادية وبنائها الاجتماعية وأنظمة الحكم فيها والتعقيدات والعوامل المرتبطة بكل ذلك.

في المجتمعات البدائية كان الإحتراب والصراع يجري حول الماء والكأ ومناطق الصيد، ومع تطور تلك المجتمعات ونشوء الحكومات والدول أصبحت الصراعات التي تتصل بذات الجذور تتخذ مظاهر سياسية ودينية وأيديولوجية، وتطورت وسائل الصراعات وأدواتها ومبرراتها وشعاراتها وعناوينها مع مرور الزمن، وابتدت تتخذ في كثير من الأحيان مظاهر أكثر أناقة، وأقنعة زائفة أكثر قبولاً وألفة.

على الدوام كانت السلطة ستارا لتسويق وتأكيد النفوذ، ولتبرير دوافع الإستئثار بالثروة، في بيئة سيكولوجية الطمع وحب السيطرة، أو تحديد آلية توزيع الثروات والموارد على نحو غير عادل، وعلى الدوام كانت مراكز التأثير والنفوذ والسلطة الحقيقية في المجتمعات تتخذ من الأنظمة والدساتير والقوانين والأعراف والمبادئ العامة روافع ومبررات لزيادة تحكمتها في حركة الإقتصاد والمجتمع.

ومع ولادة مناخات الاستعمار القديم والتقليدي والحديث ومن ثم بروز بيئة العولمة الثقافية والمعرفية والاقتصادية، وبما يعني ذلك من إلغاء الحواجز والحدود التقليدية بين الثقافات والاقتصادات تحت شعارات تحرير التجارة الدولية، وإطلاق برامج التنمية وإعادة الهيكلة للاقتصادات الضعيفة كشرط من شروط الحصول على بعض شروط التنمية الشاملة، والحصول على القروض أو إعادة جدولة القروض باستمرار؛ فقد أصبح من الواضح تماماً أن كل هذه المفاهيم والأنظمة في الإقتصاد الدولي الجديد تتخذ اتجاه واحد وهو تركيز الثروة وإعادة تركيزها بيد قوى المركز الإقتصادي والتكنولوجي والمعرفي في هذا العالم والذي من أهم مكوناته تلك الشركات العملاقة ومالكيتها ومديريها والمستفيدين من برامجها، والتي تستهدف نهب هذا الكوكب والتهايم خيرات تحت الشعارات والعناوين الزائفة، ابتداءً من شعارات الحفاظ على حقوق الإنسان ومروراً بنشر الديمقراطية وليس انتهاءً بشعارات صيانة وتطبيق القانون الدولي ومحاربة الإرهاب.

بالإجمال: إن كل ما نراه من سياسات دولية؛ ومن كثير من الظواهر السياسية؛ وحتى من ظواهر دينية وطائفية مُتطرفة؛ ما هي إلا ثمرة التحالف وتطابق المصالح بين سلطة الشركات مع النفط مع السياسة مع ادعاء حفظ الأديان بالتواطؤ مع الحكومات المحلية على امتداد الكوكب الأزرق.

وحسب آخر مُعطيات للبنك الدولي، ذاته، فإنه؛ وبفعل تلك السياسات: يحوز 20% من سكان كوكب الأرض في الشمال على ما يزيد عن 80% من ثروات الأرض... فيما يحوز أقل من 3% من أولئك الـ 20% على أكثر من 80% من تلك الثروة التي تأتي في نهاية المطاف إلى البنوك الكبرى في شمال وغرب الكوكب... وفيما تغرق مساحات واسعة وعريضة من سكان جنوب الكوكب الأزرق في العوز والفقر وقلة مصادر الدخل ويعانون من مستويات مرتفعة من البطالة؛ يستحوذ قرابة 350 شخص من أصحاب الشركات العملاقة على ثروة تعادل ما يحوزه 2500 مليون من البشر!!.

أولويات المجتمع

بقلم: عبد الغني سلامة



على ماذا يثور الناس؟ وما هي أكثر الأشياء التي يمكن أن تستفزهم؟ وما هي طبيعة المواضيع تثير جدلاً حاداً، وتقسّم المجتمع إلى نصفين متناقضين؟ أين ولماذا تغضب الجماهير، ومتى تعبر عن احتجاجها دون تردد وبأقصى العبارات؟ قبل أن تتسرعوا بالإجابة، سأستعرض لكم بعض الأحداث التي جرت في الآونة الأخيرة، وكيف كانت ردود أفعال المجتمع..

في الفترة القصيرة الماضية قتلت إسرائيل عشرات الفلسطينيين بدم بارد، بما في ذلك حرق أطفال، وأقامت مستوطنات جديدة، واقتحمت الأقصى أكثر من مرة، مع تواصل الحصار الخانق على غزة، وتضييق الحياة على المواطنين أكثر فاكثراً، مجاعة في «مضايا» وقبلها في «اليرموك»، مع تواصل الاقتتال الداخلي في سورية والعراق، وسقوط آلاف الضحايا، وتشريد الملايين، وابتلاع البحر آلاف من المهجرين، ونفذت «داعش» عشرات الإعدامات في المناطق التي تحتلها، كما نفذت السعودية عشرات الإعدامات، وشنت حرباً على اليمن، وفي ليبيا تتآكل الدولة وينهار المجتمع يوماً بعد يوم، وفي مصر تتواصل العمليات الإرهابية.. هذا بعض ما جرى على المستوى السياسي، أما على المستويات الاجتماعية والاقتصادية فهناك عشرات القضايا والقصص التي من المفترض أن تهز المجتمع، وأن تسقط حكومات..

ولو أخذنا مواقع التواصل الاجتماعي وحركة الشارع معياراً لقياس ردات الفعل؛ وحساب مدى تفاعل العامة مع تلك القضايا والأحداث، سنجد أن التفاعل كان باهتاً، وأحياناً معدوماً، ولا يتعدى تعليقات خاطفة سريعة، ليست أكثر من تسجيل موقف، أو ردح في سياق المناكفة والمزاودات..

ولكن، في نفس الفترة تقريباً اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي، وظهرت ردات فعل عنيفة وحادة تجاه أحداث معينة، ومنها: تفوه مذيعة قناة «رؤية» الأردنية بعبارات ذات إيحاءات جنسية في برنامج مخصص للأطفال، صورة التقطها فضولي متطفل لشباب يعانق فتاة على قارعة الطريق، نجاح المغنية الأردنية «نداء شرارة» في برنامج غنائي شهير، تقدم شاب لخطبة فتاة بطريقة غير تقليدية وخارجة عن المألوف في إحدى الجامعات الأردنية، دبكة تراثية أدتها مجموعة طلبة (صبايا وشباب) من جامعة بيرزيت..

من الطبيعي أن لا يتفق الناس على موقف واحد من قضايا مثيرة للجدل كهذه، ومن حق كل إنسان أن يعبر عن رأيه فيها، وهنا، إنما نجادل في أولويات الناس، واهتماماتهم، ومعرفة لماذا يثورون على قضايا هامشية شكلية، ويتجاهلون القضايا المهمة والجوهرية.

بتأمل بسيط لتلك الأحداث، سنجد أن القاسم المشترك بينها هو «المرأة»؛ والنظر إليها من زاوية واحدة فقط، لا ترى فيها إلا الجسد، والجنس، وتتعامل معها على أنها خلقت للغواية والفتنة، وأنها متهمة دوماً، فإذا صافحت الرجل، أو اجتمعت به على انفراد أو حتى في الشارع العام سنكون على الفور أمام احتمالات الفسق والفجور، والتي ستؤدي حتماً إلى انحلال المجتمع!!

وبسبب هذه النظرة للمرأة، لا أحد يقبل لها بأن تخرج عن منظومة الضوابط التي وضعها الذكور، وفق مسطرتهم الذكورية، مع إصرار على حصرها بصورة نمطية ثابتة، طبعاً مع تغليف كل هذه التصورات بغلاف ديني، رغم أنها تصورات انطلقت أساساً من اعتبارات اجتماعية صرفة..

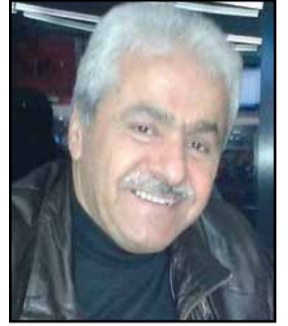
وليست هذه النظرة وحدها من يكشف ازدواجية وزيف تلك المعايير الاجتماعية، فباستخدام نفس أدوات القياس (وسائل التواصل الاجتماعي) سنجد أن الرجال الذين يغضبون أشد الغضب إزاء أي تصرفات للمرأة يعتبرونها خروجاً عن تقاليد المجتمع، هم أنفسهم بخلواتهم مع نواتهم، وبسلوكهم اليومي يمارسون كل ما ينتقدونه في المرأة، بل يمارسون كل ما هو أسوأ من ذلك، إلا أنهم يستغلون تلك الأحداث، بإدعاءاتهم الكاذبة، لتطهير نواتهم وتحسين صورتهم أمام الآخرين، أو أمام أنفسهم، خاصة أولئك الذين تعذبهم ضمائرهم نتيجة احتدام المعارك الداخلية بين ما يريدونه ويمارسونه في السر، وبين ما يصرحون عنه، ويظهرونه للعلن..

باختصار، استغل الرجل المرأة واستقوى عليها للتفيس عن كل مكونات الغضب المحتبسة بداخله، وللتعويض عن شعوره بالهزيمة والانسحاق من العالم الخارجي، وما هو يزاود عليها ويشتمها، مستغلاً ضعفها وحساسيتها موقفاً لتلميع صورته، وتنظيف سجله مما علق به من آثام.

صريح العبارة

عن الطائفية والطائفين

بقلم: تيسير الزبيري



طغيان الحديث عن الصراع الطائفي في منطقتنا يكاد يُعمي الأبصار ويؤدي إلى الاختناق. البعض يشير إلى معلومات عن إحدى ألعاب الأمم (القدرة)، وتحديداً في منطقتنا، والتي قامت على أساس تفتيت المنطقة العربية تحديداً إلى طوائف تتصارع دون رحمة ودون أخلاق على مكاسب سياسية- مادية تستخدم في صراعاتها مخازن الأسلحة الغربية وتدفع مقابل الأسلحة عوائد بترولها (وبالأصح بترول شعوبها المنهوب)، ليس هذا إلا جزء من الهدف الاستعماري الجديد، أما الهدف الأكبر فهو تفتيت المنطقة إلى مناطق جغرافية- طائفية تسهل السيطرة عليها وابتلاعها. هذا ليس وهم أو خيال، بل إنه مدعوم من اعترافات الذين رسموا هذه الخطط (استمعوا إلى ما قالته هيلاري كلينتون عن هذا المخطط وعن القرارات التي سبق واتخذتها الإدارات الأمريكية في إيجاد وتدريب القاعدة والحرب التي خاضها المصطنعون في أفغانستان ضد القوات الروسية...). هذا ما يتكرر اليوم فوق الأرض السورية والعراقية والليبية، ومن منا لم يشاهد أحدث الأسلحة في أيدي القوات الإرهابية والتموين الذي يسقط من الطائرات والملابس الحديثة تماماً كما هي ملابس أرقى الجيوش في العالم. السؤال البسيط وراء كل ذلك، هل هذه المجتمعات (العلمانية) مشغولة بالصراع الطائفي بين سنة وشيعة، وهل هم معنيون بالصراع الإسلامي- الإسلامي بين علي ومعاوية قبل ألف وأربعماية عام..! أم أنهم يستغلون البسطاء من هذه الشعوب المغلوبة ويلعبون عليهم لعبة الطائفية والصراعات الدينية؟! استغلال المتدينين البسطاء لا ينطبق على الطغاة المنخرطين بهذه اللعبة القذرة- لعبة الصراع الطائفي- بل إن الطغاة هم ذراع من أذرع المؤامرة مقابل مكاسب التحكم بسطة (ما وملذاتها) تحت رعاية مُشغليهم! لقد وصلت الجرائم إلى حدود لم يكن يتخيلها عقل بفعل التحريض الذي يقوم به بعض الدعاة، كأن يُحرموا أن يجلس الأب مع ابنته منفردين أو الدعوة إلى غزوات لسبي النساء وكسب المال (الجاهلية) أو المجاهرة ببيع السبايا من النساء، وآخر ما اطلعت عليه هو قيام فتى بذبح أمه أمام جمع من جموع المضللين في منطقة الرقة السورية (العلوية) بعدما حاولت ثنيه عن الالتحاق بداعش!!

من غير المفهوم أن يندفع بعض من يُسمون أنفسهم بالمتقنين بالترويج للصراع الطائفي ولكن بطرق ملتوية، وأضرب مثلاً: فهم عندما يحاربون الأفكار الرجعية الوهابية (السنية) وحاضنتها يقارنون سلوكيات الدعاة لهذه المدرسة ومن يدعمها بالهجوم على إيران باعتبارها ذات أغلبية (شيعية)، أي أن يتساوى الموقفان، دون الأخذ بعين الاعتبار أن موضوع الصراع هو صراع سياسي ولا علاقة له بدين أو طائفة، إضافة إلى فوارق أخرى نراها ويدركها العقل، ومن يرغب بتتبع هذه الفوارق فليذهب إلى الحملة الأمريكية- الإسرائيلية على امتلاك إيران للمفاعلات النووية وسيف الحصار الاقتصادي والذي ما زال مشرعاً في وجه الإيرانيين. كل القوى المعادية إلى إيران (وإسرائيل منها) كانت تنتظر انفجار المفاوضات وضرب المفاعلات (وقصاصة) أجنحة إيران، لكن الاتفاق الدولي أسقط في يدهم، وهم يحاولون الآن فتح المعركة السياسية على إيران وحلفائها وإن يتسللوا من الشبابيك لضرب إيران ومعها كافة القوى والأطراف الراضية للهيمنة الاستعمارية الجديدة على المنطقة!

لا يمل البعض من تكرار النظر إلى كافة القوى المتصارعة باعتبارها شيئاً واحداً، وهذا مخالف لنظرية التناقض الفلسفية. هذا صراع حقيقي سياسي وطبقي وعلى من يرغب في تحديد موقفه أن يتحرر من الالتحاق باليؤس الطائفي ومفرازاته ويعود إلى مفاهيم بسيطة، ولكنها عميقة تعلمناها ونحن في بدايات عملنا السياسي؛ والتي تقوم على تغليب التناقض الرئيس على التناقض الثانوي.

نحن على أبواب مرحلة فاصلة لا مكان فيها للشامتين أو المتفرجين ولا للمتصلين من مسؤولياتهم الوطنية، وكل من يقوم به سوف يحاسب عليه من شعبه أولاً، ومن مرجعيته الفكرية أو (الدينية)، مهما كانت، مع التذكير بأن قوى الهيمنة والمتربصين بمصائرنا يعملون بالليل والنهار ويكيفون خططهم وفق المتغيرات والموازن على الأرض. دعونا نتعلم منهم حتى نواجههم!!

هنا فلسطين

بقلم: أنوار سرحان



بعد اغتيال مفهوم الشرف ومنحه لكل لص مجرم داعر يمارس عهده ثم يقتل امرأة تكذ وتعمل وتنشئ أبناءها فقط لأنها سحبت بساط السيادة الموهومة من تحت قدميه وتحررت منه. بعد اغتصاب مفهوم الوطن وتحويله إلى وهم لا يعدو أن يكون وسيلة استغلال للأغبياء ببيعهم اللاشيء مقابل حياتهم وإنسانيتهم. بعد تحويل الدين إلى سفك الدماء باسم الرب واحتلال مكانه في محاسبة الآخرين بدل محاسبة الذات، بعد تجريد المقاومة من معناها بتحويلها إلى اعتناق الموت بدلاً من الحياة، لم يكن صعباً أبداً جعل الشهادة مجرد قتل يهودي أو الموت على يديه، حتى لو جرى ذلك في قتال على تسويق مخدرات أو شرعة جريمة لا تمت للشهادة بصلة. ايها العالم.. اشهد أنني اكفر بما يؤمنون.

نقاش المتأسرلين والمتأسلويين والمتأمركين والطائفين

بقلم: علي موسى



النقاش مع المتأسرلين والمتأسلويين والمتأمركين والطائفين محسوم.

لكن ثمة وطنيين يخونون وطنيين آخرين ببذاءة وسلطوية، لأن الفريق الثاني تساءل وتوجس واحترق إزاء احتمال أن يكون نشأت ملحم قد جندته المخابرات الإسرائيلية وانقلب على مشغله وقتله، أو احتمال أن تكون العملية ذات دوافع جنائية، أو لأنهم يؤمنون بخيار المقاومة الشعبوية غير المسلحة، أو لأنهم لم يشكّلوا بعد جواباً يتماشى مع ما يؤمنون به من معاني الفداء والشهادة، لما في الحدث من غموض وتخبطات.

أي أن وطنياً يخون ويؤسرل وطنياً لأنه فكر بوطنية إزاء احتمالات لا تتماشى مع مفاهيمه الوطنية، وليجنب نفسه إمكانية التورط في مآرب إسرائيل وروايتها، للمفارقة!

لا تهم الرواية الإسرائيلية ولا قيمة لها، والمهم هو روايتنا الفلسطينية الوطنية التي عرقل هذا الجدل صياغتها بسبب موجة الانفعال والمحاکمات التعميمية الناتجة عن سوء الفهم والتقدير وغياب المسؤولية في الطرح.

نعم، يجب الحذر من الترويج لمقولات وادعاءات إسرائيل (بعض ما جاء أعلاه تسرب ولا تعليق إسرائيلي عليه)؛ لكن الخطير، والخطير جداً، هو سلوك وخطابات جماعات التكفير الوطني الفيسبوكية، التي تثرثر شعارات لا تطبقها.

لا بل إن من حاول شرح وتفسير هذه الحالة الإشكالية وإن كان يتوافق رأيه مع رأي فريق أهل التخوين، خوّنوه أيضاً.

على أمثال هؤلاء لا يمكن أن نعول أبداً، ويبدو أن الجدل الذي شهدناه منذ عام ٢٠١١ حول الثورات العربية ومآلاتها، والذي قسّم الناس إلى أشرار وأخيار، قد انغرس غرساً في نفوسنا المعتمة.

رحم الله شهداءنا الذين قضوا وبوصلتهم فلسطين وحرية الأمة.

مصر ... الانفلات البديهي

بقلم: نبيل عمرو



طويلاً، والإعلام ينطبق عليه القول: "البقاء للأصلح"، وهذا ما نأمل أن يتكرس في مصر وأن يترسخ. بالأمس افتتح البرلمان المصري الجديد أعماله بجلسة احتفالية تلتها جلسة انتخاب الرئيس ووكيلي المجلس، وقد بثت هذه الجلسة المطولة على الهواء مباشرة ومنذ انطلاق وقائعها وحتى الآن وإلى أجل غير مسمى يجري الحديث عنها بكثافة واتساع وينسبها تربو على التسعين بالمائة من وسائل الإعلام الخاص والعام.

المحصلة حتى الآن أن نسبة انتقاد أداء النواب الجدد أو شكت على أن تكون بنسبة مائة بالمائة، وقليلون على نحو يكاد لا يرى تحدثوا بإيجابية عن بعض اللقطات وليس عن الوقائع، حتى أن أحد الكتاب المصريين المهمين اعتبر أن الجلسة الأولى أغنت المشاهدين المصريين عن متابعة الأفلام والمسرحيات الكوميديّة، وانتشرت على الألسنة كلمة "علي الطلاق" التي قيلت حول القسم الدستوري، وغيرها وغيرها من الوقائع التي تقطع ليس بضعف الأداء فقط، وإنما بابتعاده الكبير عما أمل منه، وأجازف كمرقب يعرف بعضاً من الأمور المميزة لمصر شعباً وكياناً بالقول إن هذا المشهد ليس هو الهوية الحقيقية والنهائية لمصر، وإذا ما راجعنا سيرة برلمانات مصر منذ ثورة يوليو حتى ثورتها يناير ويونيو، فلن يكون صعباً علينا إيجاد العلة وراء الذي حدث في جلسة الأمس. كانت البرلمانات فيما مضى نتاجاً لرغبات وسلطة الحكم والحاكم، ولم تكن الانتخابات المتواترة حرة بحيث تنتج برلمانات متطورة من جميع الوجوه، حتى أن مسيرة البرلمانات في مصر كانت في تراجع مستمر إلى أن وصلت الدرك في آخر برلمان أنتج في آخر عهد مبارك حيث كان هذا البرلمان البائس وكيفية إنتاجه أحد أهم أسباب الثورة وأقصر الطرق للإطاحة بالنظام، لهذا نفهم الذي حدث بالأمس وعلينا أن ننق بالكفاءات المصرية المشهود لها في كل المجالات كي تحدث التوازن المطلوب للحصول على برلمان ليس مشهد الأمس هو هويته النهائية. إن للانتخابات الحرة بعد انقطاع طويل عنها مثالب يصعب تجنبها إلا أن بلداً عريقاً كمصر يملك أخيراً إحداث التوازن.

أشياء كثيرة في مصر تشهد انفلاتاً إلى الحد الأقصى. الإعلام المصري المقروء والمرئي والمسموع، لا ضوابط عليه، وحتى لا محرمات، كل شخص أو مؤسسة عرضة للتشريح التفصيلي أمام الملايين، ناهيك عن الإعلام الإلكتروني الذي أسس ملايين المنابر لتتحدث عن كل شيء وتقول كل شيء، وهذه ظاهرة يشتكي منها المسؤولون الجديون في مصر من رئيس الدولة إلى أدنى وظيفة حكومية، ولسلطة الإعلام المصري على المواطنين المصريين بحيث هو، وليس غيره، من يشكل المواقف والأمزجة، فقد اضطر ذات يوم الرئيس السيسي إلى القول بأسي ساشتيكيك

إلى الشعب المصري.

ورغم الاستهجان الذي يديه كثيرون إزاء هذه الحالة، إلا أنني أراها بديهية وطبيعية، نظراً لتراكم سنوات الكبت والرقابة والتدخل اللفظ في أبسط حقوق المصريين بإبداء الرأي، لقد عاش صنّاع الرأي في مصر سنوات طويلة تحت وطأة اعتبارات ومناخات لا تسمح لأي صاحب فكرة من أن يقولها بحرية، أما الآن وقد انزاحت بلاطات القبر عن الصدور وانفتح المدى أمام الأقلام والآراء، فبوسعك أن ترى وتسمع وتقرأ العجب العجائب، وهذا أمر قد لا تكون السيطرة عليه ممكنة على المدى القريب، ذلك أن عجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء ولن تعود الرقابة والمنع كما كانت قبل ثورتين شعبيتين، إلا أن إعادة التوازن في هذا الشأن لا بد وأن تملئها الحاجة بعد وقت نأمل ألا يكون

ثلاثة نصوص لحالة واحدة

بقلم: أحمد زكارنة



(1)
كم تأخرنا؟..
كم تأخرنا ؟
لم يكن سؤالاً
لو لم يكن جواباً
ساعة حائط جف وقتها
أو تكاسل.
تأويل رؤيا نمت كشجرة
شوهدت تلعق ظل المطر.
....
كم تأخرنا؟
لم يكن سؤالاً
ولم يكن جواباً
كان صمت المنبه
تطريز الغد لأوجاع الأمس
....
ارتباكنا لحظة العزف
خلاصنا من محنة الصلب
الصراخ
العويل
وربما الغرق
أسماء أبناء لم يولدوا
كي لا ينهض الميت من جديد.
(2)
عام جديد..
عام كغيره
يقيم في الجوار
ولا تبصره العيون
سيرة الأمس وربوه المزمّن
أيام باردة في ردهات فارغة

الخير وطلبه، ذكر ما لم يكن
عادة المتكئين على أمس بهيئة الغد
الحلم فتنة الأموات في النوم
رذاذ مطر لم يرو الأرض
عامً بوجهين
رأس ومؤخرة
جموع من المعزين
في زوايا المجاز
أنفاس صور لم يدفنها برد الشتاء
ظلال نار لم تطفئ نفسها
أصداء رأو سأم تكرار الحكايات
حكاية لخرافة المكان في الحكم الملققة
وأخرى لأرض وهي تشيخ من بلل الرطوبة
وثالثة لنزق الحفارين في القبور الخاوية
ورابعة وخامسة وسادسة
وعاشرة لشعب ما زال يمكث في العين التي
لم تره
(3)
الصمت..
الصمت لغة الله في كف الريح
بهجة المولود في وضع الرضاعة
لقمة عيش في يد لص عند الحاجة
الصمت نخب البلاد في الممرات الضيقة
كل الحماقات والخسارات في امتحان الأسئلة
كأن ظل هواء شاردي ما زال على قيد الترنج
تثائب الأمكنة الرطبة فيما يشبه الموت
انحصار ضوء المصابيح على الشعارات
الباهتة
مسافة حلمين لوطن لم يعرف وجه الإله

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان
المدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول

صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين

هاتف: +970 2 297 9717

فاكس: +970 2 297 9719

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

متابعة "الحدث": كيف تتعرف على فئة الـ 200 شيقل المزيفة؟

كيف تتم عملية التزوير

عمليات التزوير اليوم أصبحت سهلة وبكل بساطة: ديجيتال وكمبيوتر أشهر طريقة للتزوير حالياً هي الديجيتال باستخدام الكمبيوتر في تقليد العملات.. وقد ظهرت الطباعة الديجيتال الرقمية في العالم عام 93 كأحدث أشكال الطباعة وعلي الفور استغلها مقلدو العملة في عملهم.. والأصل فيها هو الكمبيوتر هذا بالإضافة لعمليات التقليد العادية المستخدم فيها الكمبيوتر العادي.. حيث يستخدم المقلد ماسحاً ضوئياً ويقوم بتصوير العملة الورقية عليه.. ثم يتم إدخال هذه الصورة إلي الكمبيوتر.. وبعدها استخدام برنامج معالجة ألوان للعملة المقلدة ثم طباعتها علي أي نوع من أنواع الطابعات.. وتكشف أحدث الاحصائيات في أمريكا أن استخدام الكمبيوتر في تقليد العملات والشيكات السياحية والمستندات الهامة والسندات والاسهم أصبح الأسلوب السائد حالياً في كل دول العالم.

لماذا أصبحت كثير من الدول تصدر العملات الورقية بألوان مختلفة؟

لعل السبب الرئيسي في ذلك هو: التقليد والتزوير لكن ما هو الفرق بينهما؟ هناك فارق كبير بين التزييف والتزوير.. فالتقليد هو صنع عملة متشابهة في كل شيء من البداية للنهاية للعملة الصحيحة المتداولة باستخدام الأحبار والأوراق والكمبيوتر والطابعات وكل الأدوات المستخدمة في هذا العمل وهو الأسلوب المنتشر حالياً.. أما التزوير فيتم بإحضار ورقة عملة صحيحة ويقوم المزور بإجراء تغيير فيها لتحويلها من عملة ذات فئة أقل إلي عملة ذات فئة أعلى.. وأكثر عمليات التزوير تكون للدولار فيتم تحويل الورقة ذات الدولار الواحد إلي 10 دولارات أو 100 دولار.. وكان البنك المركزي الإسرائيلي أصدر تعليمات باللغتين العربية والعبرية للتعرف على الية لتمييز فئة الـ 200 شيقل الاصلية.

ما إن أعلن البنك المركزي الإسرائيلي عن بدء تداول ورقة الـ "200" الجديدة حتى تفاجأ المواطنون ببدء تداول النسخة المزيفة والمزورة منها في السوق.

الحدث- حيدر دغلس

الخط اللامع المدمج على عرض الورقة النقدية، ولكن عند إمالة الورقة النقدية يظهر ويختفي على التوالي على ظهر الخط شعار الشمعدان والقيمة المضافة. وعند إمالة الورقة النقدية تظهر علامات أخرى ومنها الكتاب الذهبي مصمماً على شكل كتاب مفتوح ذهبي، يغير لونه من الذهبي إلى الأخضر. وإضافة إلى ذلك هناك علامات مخفية في العملة النقدية الجديدة: وهي القيمة المحددة ومطبوعة بحبر شفاف في زاوية الورقة النقدية.

وعند تمرير أصبع على الورقة يمكن الاحساس بحبر نافر على جهتي الورقة النقدية الأولى صورة الوجه والثاني علامات للمكفوفين والقيمة المحددة ونصوص بثلاث لغات. وهناك علامات أخرى مدمجة في الورقة النقدية ويمكن رؤيتها بواسطة عدسة مكبرة وعلامات يمكن رؤيتها في ضوء فوق بنفسجي فقط.

كما ان هناك ميزة في الأوراق النقدية الجديدة وهي اكثر سهولة للتعرف عليها من قبل المكفوفين وذوي النظر الضعيف. وهي تختلف عن بعضها البعض بلونها وطولها وإضافة إلى ذلك مطبوعة على كل ورقة نقدية بحبر نافر بخطوط مزدوجة يمكن الاحساس بها بواسطة اللمس وأرقامها تكبر كلما ازدادت الورقة النقدية بكل عام. والعملية الاسرائيلية الجديدة فئة الـ 200 شيقل مكون تصميم وجهها من صورة الشاعر نتان ألترمان على خلفية أوراق الخريف، فيما نرى على ظهر الورقة النقدية فهو نباتات في ليلة مقمرة وكذلك أبيات من قصيدة نتان ألترمان "أغنية الصباح".

وتحمل العملة الجديدة من فئة الـ "200" صورة الشاعر والصحفي الإسرائيلي نتان ألترمان، ويغلب عليها اللون الأزرق، لكن في الورقة النقدية ملامح على ما يبدو غير ظاهرة بوضوح للمواطن العادي، ما يسهل على أصحاب النفوس الضعاف تزوير الورقة النقدية.

كيف تميز العملة النقدية الأصلية من المزورة؟

لا شك أن هناك علامات أمان مشتركة لجميع الأوراق النقدية سواء الشيقل أو الدينار أو اليورو أو الدولار، وهذه العلامات يمكن لأي شخص رؤيتها، أو الاحساس بها إن كان كفيفاً، أو اكتشافها عند إمالة الورقة النقدية.

وعند إمالة الورقة النقدية من فئة الـ 200 شيقل أمام الضوء يمكن ملاحظة علامة مائية على شكل صورة وجه مماثلة لصورة الوجه التي على الورقة النقدية وإلى جانبها القيمة المحددة وفوقها كتل على شكل الشمعدان المؤلف من سبع فوهات وعلى اليمين قيمة الورقة النقدية المثقوبة بثقوب صغيرة جداً.

ومن العلامات التي تميز الورقة النقدية عن المزورة أنه على ظهر الورقة النقدية ترى خيط الأمان بلون أزرق -بنفسجي، مدمج بالورقة النقدية ويظهر في ثلاث نوافذ يتضح من خلالها صورة الوجه والقيمة المحددة وعند إمالة الورقة النقدية يتغير لون الخيط من الأزرق إلى البنفسجي، وإحدى علامات الأمان المبتكرة هو



معلومات عن علامات الأمان البارزة للجمهور

رؤية

- الصورة الشفافة - علامة مائية على شكل صورة مماثلة للصورة التي على الورقة النقدية وإلى جانبها القيمة المحددة.
- القيمة المثقوبة - قيمة الورقة النقدية (200) مثقوبة في الجزء العلوي من الورقة النقدية بثقوب صغيرة جداً.
- خيط نافذة - خيط الأمان، باللون الأزرق - بنفسجي، محبوك داخل الورقة النقدية ويظهر في ثلاث نوافذ على ظهر الورقة النقدية. عند إمالة الورقة النقدية يغير الخيط لونه من الأزرق إلى البنفسجي.

اللمس

- الحبر البارز - الصورة، توقيع المحافظ، السنة العبرية والبيانية، اللصوص بالعلامات الثابتة، وكذلك العلامة الخاصة للمكفوفين على هامش الورقة النقدية، مطبوعة بحبر بارز.

الإمالة

- الخط اللامع - خط شفاف ولامع مدمج في الورقة النقدية، إلى جانب الصورة. عند إمالة الورقة النقدية، يظهر ويختفي على ظهر الخط على التوالي، شعار الشمعدان والقيمة المحددة.
- الكتاب الذهبي - تصميم على شكل "كتاب مفتوح ذهبي". عند إمالة الورقة النقدية، يغير الكتاب لونه من ذهبي إلى أخضر وفي ذات الوقت، يتحرك خط أبيض لأعلى وأسفل على وجه الكتاب.

1. الصورة الشفافة - علامة مائية على شكل صورة مماثلة للصورة التي على الورقة النقدية وإلى جانبها القيمة المحددة.

2. القيمة المثقوبة - قيمة الورقة النقدية (200) مثقوبة في الجزء العلوي من الورقة النقدية بثقوب صغيرة جداً.

3. خيط نافذة - خيط الأمان، باللون الأزرق - بنفسجي، محبوك داخل الورقة النقدية ويظهر في ثلاث نوافذ على ظهر الورقة النقدية. عند إمالة الورقة النقدية يغير الخيط لونه من الأزرق إلى البنفسجي.

4. الحبر البارز - الصورة، توقيع المحافظ، السنة العبرية والبيانية، اللصوص بالعلامات الثابتة، وكذلك العلامة الخاصة للمكفوفين على هامش الورقة النقدية، مطبوعة بحبر بارز.

5. الخط اللامع - خط شفاف ولامع مدمج في الورقة النقدية، إلى جانب الصورة. عند إمالة الورقة النقدية، يظهر ويختفي على ظهر الخط على التوالي، شعار الشمعدان والقيمة المحددة.

6. الكتاب الذهبي - تصميم على شكل "كتاب مفتوح ذهبي". عند إمالة الورقة النقدية، يغير الكتاب لونه من ذهبي إلى أخضر وفي ذات الوقت، يتحرك خط أبيض لأعلى وأسفل على وجه الكتاب.

ودعنا عام 2015 وأملنا إنهاء الاحتلال

بقلم: سامي سرحان

والرئيس يؤمن بقرب نهاية الاحتلال إيمانه بالسلام العادل المبني على الشرعية الدولية بعد أن أعطى المفاوضات المباشرة والوساطة الأمريكية كل الفرص المتاحة وأضاعتها حكومات إسرائيل التي باتت في ركن ضيق أمام المجتمع الدولي وحتى أمام قطاع واسع من الشعب في إسرائيل الذي أن له أن يتحرك باتجاه السلام ويقصي حكومة اليمين المتطرف ذات أغلبية الصوت الواحد. وما زال أمام إسرائيل في العام 2016 اليد الفلسطينية الراغبة في السلام العادل بناء على المبادرة العربية وقرارات الشرعية الدولية. إن أرادت حقاً السلام مع الشعب الفلسطيني والعيش في دولة ذات حدود معترف بها إلى جانب دولة فلسطين العتيدة في حدود الرابع من حزيران. إن الشعب الفلسطيني هو حقيقة واقعة على أرض فلسطين التاريخية شاءت تنهيه وأركان حكومته أم أبوا، فليصير الطريق المؤدي إلى السلام وليقتصر درب الألام على الشعبين الجارين ويتوجه إلى السلام بشجاعة نظيره الرئيس أبو مازن تاركاً خلفه الذرائع الواهية وسياسة إطالة أمد احتلاله لشعب فلسطين وأرضه، وإن آلة القمع التي يستخدمها وسياسة القتل والإعدامات الميدانية والحرق وهدم البيوت واعتقال الآلاف لم ولن يثني الشعب الفلسطيني وجيل ما بعد أوسلو عن مواصلة نضاله للخلاص من الاحتلال والعيش في دولته المستقلة سيداً حراً وعاصمتها القدس. نكرر، الطريق أمام قادة إسرائيل للسلام والأمن قصير جداً إن أرادوا حقاً الأمن والسلام والعيش المشترك وهو إنهاء احتلالهم للأرض الفلسطينية.

ودعنا عام 2015 واستقبلنا عام 2016 ولا يمكن القطع بين أحداث العامين أو وقف تأثيرات أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً. ولعل أبرز ما سجله عام 2015 أولاً انتفاضة شباب ما بعد أوسلو ومقاومتهم للاحتلال بالوسائل المتاحة، وثانياً تمرد صانعي أوسلو وقادة سلطة أوسلو على اتفاق أوسلو الذي أفرغته حكومات إسرائيل المتعاقبة، وخاصة الحكومات التي ترأسها بنيامين نتنياهو، من مضمونه وجعلت تحقيق حلم الشعب الفلسطيني بدولة فلسطينية مستقلة على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس أمراً بعيد المنال. وكلا الأمرين انتفاضة الشباب والتمرد غير المكتمل على أوسلو رُحلاً فعلاً وقولاً من عام 2015 إلى عامنا الجاري. ورغم تمرد الرئيس أبو مازن على إفراغ اتفاق أوسلو من مضمونه، ما زال الرئيس يحدهو الأمل أن يكون عام 2016 هو عام إنهاء الاحتلال وأن ينعم الشعب الفلسطيني في هذا العام بالحرية والاستقلال وبيدولته المستقلة وعاصمتها القدس. ويبدو هنا أن السيد الرئيس هو أكثر أبناء الشعب الفلسطيني تفاؤلاً بإنهاء الاحتلال هذا العام، فالقائد يجب أن يكون الأكثر تفاؤلاً والأكثر تصميمياً على تحقيق طموحات شعبه، فلا تراجع عن هدف إنهاء الاحتلال سواء في العام 2016 أو الأعوام التالية.

جديد الحدث 2016

cars.alhadath.ps

مع برامج الفاتورة

الحكي ما إلى حدود

وخصم الجهاز موجود

لا محدود اتصال

100% خصم على الأجهزة

إنترنت مجاني

رسائل مجانية

تحكم بمصرفك

240 ش بكر

168 ش بكر

155 ش بكر

115 ش بكر

119 ش بكر

99 ش بكر

- اتصال لا محدود على شبكتنا
- 350 دقيقة على الشبكات الأخرى
- 1,000 رسالة قصيرة مجاناً
- 1GB إنترنت مجاناً

- اتصال لا محدود على شبكتنا
- 150 دقيقة على الشبكات الأخرى
- 250 رسالة قصيرة مجاناً
- 250MB إنترنت مجاناً

- 500 دقيقة على شبكتنا
- 115 دقيقة على الشبكات الأخرى
- 50 رسالة قصيرة مجاناً
- 50MB إنترنت مجاناً

مع برامج الفاتورة (تميز وتحكم) من الوطنية موبايل أسعار غير مسبوقه وخصم لا يفوت احكي بلا حدود على شبكة الوطنية موبايل واحصل على مئات الدقائق المجانية على كل الشبكات المحلية وخصم يصل إلى 100% على الأجهزة بالإضافة إلى حزم إنترنت ورسائل مجانية. • السعر لا يشمل ضريبة القيمة المضافة • للاشتراك يرجى زيارة أحد معارضنا، أو الاتصال بخدمة المشتركين

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بخدمة المشتركين على الرقم 123 * لمشركي الوطنية موبايل أو على الرقم 3000-900-056 لغير المشتركين www.wataniya.ps

إحدى شركات مجموعة **ooredoo**

الوطنية موبايل **wataniya mobile**